مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلة علمية دورية محكمة

تصدر أربع مرات في العام خلال الأشهر:

(مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر)

العدد 22 - المجلد 42

ذو الحجة 1446 هـ - يونيو 2025 م

معلومات الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية :

رقم الإيداع: 1441/7131

تاريخ الإيداع: 1441/06/18

رقم ردمد : 1658-8509

النسخة الإلكترونية :

رقم الإيداع: 1441/7129

تاريخ الإيداع: 1441/06/18

رقم ردمد : 1658-8495

الموقع الإلكتروني للمجلة :

https://journals.iu.edu.sa/ESS

البريد الإلكتروني للمجلة :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة

iujourna14@iu.edu.sa

البحوث المنشورة في المجلة
تعبرعن آراء الباحثــين ولا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة
للجامعة الإسلامية

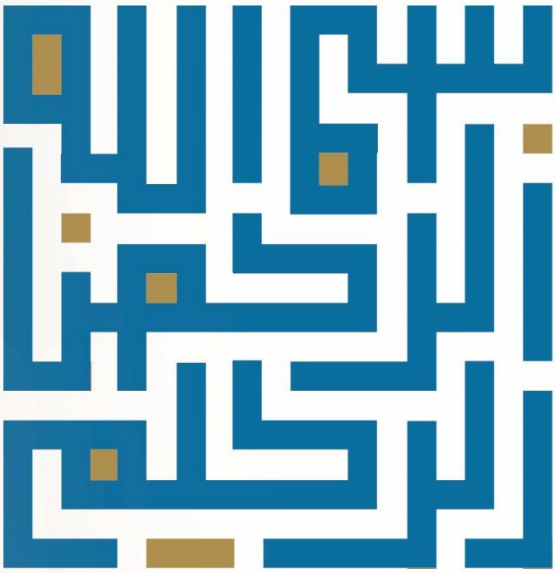

قواعد وضوابط النشر في المجلة

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدية والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
- لم يسبق للباحث نشر بحثه.
- أن لا يكون مستلاً من أطروحة الدكتوراه أو الماجستير سواء بنظام الرسالة أو المشروع البحثي أو المقررات.
- أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
- أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
- أن لا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث التربوية (25%)، وفي غيرها من التخصصات الاجتماعية لا تتجاوز (40%).
- أن لا يتجاوز مجموع كلمات البحث (12000) كلمة بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي وقائمة المراجع.
- لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الإصدار السابع، وفي الدراسات التاريخية نظام شيكاغو.
- أن يشتمل البحث على : صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع، والملاحق اللازمة مثل: أدوات البحث، والموافقات للتطبيق على العينات وغيرها؛ إن وجدت.
- أن يلتزم الباحث بترجمة المصادر العربية إلى اللغة الإنجليزية.
- يرسل الباحث بحثه إلى المجلة إلكترونيًا ، بصيغة (WORD) وبصيغة (PDF) ويرفق تعهدًا خطيًا بأن البحث لم يسبق نشره ، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه في المجلة.
- المجلة لا تفرض رسوما للنشر.

الهيئة الاستشارية :

معالـي أ.د : محمد بن عبدالله آل ناجي
رئيس جامعة حفر الباطن سابقاً

معالي أ.د : سـعيد بن عمر آل عمر
رئيس جامعة الحدود الشمالية سابقاً

معالي د : حسـام بن عبدالوهاب زمان
رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب سابقاً

أ. د : سـليمان بن محمد البلوشي
عميد كلية التربية بجامعة السلطان قابوس سابقاً

أ. د : خالـد بن حامد الحازمي
أستاذ التربية الإسلامية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د : سـعيد بن فالح المغامسي
أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د : عبداللـه بن ناصر الوليعي
أستاذ الجغرافيا بجامعة الملك سعود

أ.د. محمد بن يوسف عفيفي
أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية سابقاً

هيئة التحرير:

رئيس التحرير :

أ.د : عبدالرحمن بن علي الجهني

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

مدير التحرير :

أ.د : محمد بن جزاء بجاد الحربي

أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

أعضاء التحرير:

معالي أ.د : راتب بن سلامة السعود

وزير التعليم العالي الأردني سابقا
وأستاذ السياسات والقيادة التربوية بالجامعة الأردنية

أ.د : محمد بن إبراهيم الدغيري

وكيل جامعة شقراء للدراسات العليا والبحث العلمي
وأستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة القصيم

أ.د : علي بن حسن الأحمدي

أستاذ المناهج وطرق التدريس بالجامعة الاسلامية في المدينة المنورة

أ.د. أحمد بن محمد النشوان

أستاذ المناهج وتطوير العلوم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. صبحي بن سعيد الحارثي

أستاذ علم النفس بجامعة أم القرى

أ.د. حمدي أحمد بن عبدالعزيز أحمد

عميد كلية التعليم الإلكتروني
وأستاذ المناهج وتصميم التعليم بجامعة حمدان الذكية بدبي

أ.د. أشرف بن محمد عبد الحميد

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية بجامعة الزقازيق بمصر

د : رجاء بن عتيق المعيلي الحربي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بالجامعة الاسلامية في المدينة المنورة

د. منصور بن سعد فرغل

أستاذ الإدارة التربوية المشارك بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

الإخراج والتنفيذ الفني:

م. محمد بن حسن الشريف

التنسيق العلمي:

أ. محمد بن سعد الشال

سكرتارية التحرير:

أ. أحمد شفاق بن حامد

أ. علي بن صلاح المجبري

أ. أسامة بن خالد القماطي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

فهرس المحتويات : ❋

م	عنوان البحث	الصفحة
1	معتقدات معلمي ومعلمات اللغة العربية بالمرحلة الابتدائية نحو الدراسة الدولية (PIRLS) "دراسة مزجية" د. عبد الرحمن بن مذيكر هملان المطيري	11
2	واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى للتقنيات الناشئة من وجهة نظر الطالبات وعلاقتها بالدافعية للإنجاز والطموح الأكاديمي لديهن د. هدى بنت صالح عبد الرحمن الشميمري	55
3	واقع تطبيق إدارة المخاطر بالمعاهد التعليمية السعودية في الخارج د. عبد الله بن فايز عايض القرني	103
4	الدور المأمول لعمادات الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعات السعودية في تنمية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لدى طلبة الدراسات العليا د. إيمان بنت زكي عبد الله أسرة	151
5	واقع ومعوقات التفاعل الاجتماعي بين الطلاب الصم وضعاف السمع وأقرانهم السامعين في مدارس الدمج السعودية د. مبارك بن غياض محمد العنزي	211
6	تصورات معلمي العلوم والرياضيات في المرحلة المتوسطة بمحافظة الأحساء حول مهارات التفكير التصميمي ودرجة ممارستهم لها د. محمد بن أحمد بن عبد الله الغتم / د. سلطان بن مبارك بن صالح المغيرة	257
7	إطار إجرائي مقترح لتطوير أداء مراكز التدريب التربوي في فلسطين وفق استراتيجيات منهجية (جيمبا كايزن): "دراسة نوعية" د. محمود بن إبراهيم خلف الله	303
8	فعالية العلاج المرتكز على التعاطف لخفض النوموفوبيا (الخوف المرضي من فقدان الهاتف النقال) لدى المراهقين ذوي الإعاقة السمعية د. عبد الرحمن بن أحمد بن محمد البليهي / د. سهام بنت ضيف الله علي الفايدي	337
9	دور معلمة الطفولة المبكرة في تنمية القيم الأخلاقية لدى الطفل لمواجهة التحديات التكنولوجية د. سارة بنت راجح عوض الروقي	377
10	الدور الاقتصادي لفرع البنك العثماني في ولاية بغداد (1272-1332هـ/ 1856-1914م) د. محمد بن سالم القحطاني	417

❋ ترتيب الأبحاث حسب تاريخ ورودها للمجلة مع مراعاة تنوع التخصصات

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

الدور الاقتصادي لفرع البنك العثماني في ولاية بغداد (١٢٧٢-١٣٣٢هـ/ ١٨٥٦-١٩١٤م)

The Economic Role of the Ottoman Bank Branch in Baghdad (1272-1332 AH / 1856-1914 AD)

إعداد

د. محمد بن سالم القحطاني

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

قسم التاريخ والحضارة – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Dr. Mohammed Bin Salem Alqahtani

Assistant Professor of Modern and Contemporary History

Department of History and Civilization – College of Social Sciences - Imam Mohammed Bin Saud Islamic University

Email: msalqahtani@imamu.edu.sa

DOI:10.36046/2162-000-022-020

د. محمد بن سالم القحطاني

تاريخ التقديم: ٢٠٢٤/١٠/٢٠ م تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١١/٠٣ م

المستخلص

يعد التاريخ الاقتصادي من العناصر المؤثرة في صناعة أحداث الفرد والدولة معًا، وهنا تكمن أهميته في تحليل الأحداث التاريخية وإبراز نتائجها، ويُعد إنشاء فرع البنك العثماني في ولاية بغداد في عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م من الأحداث المهمة التي أظهرت بوضوح رغبة الدول الأوروبية في الدخول من بوابة الامتيازات الأجنبية للدولة العثمانية.

فعلى الرُّغم من تأسيس هذا الفرع في أوائل القرن الرابع عشر الهجري، أي أنه في الفترة المتأخرة من العصر العثماني؛ إلا أنه أظهر كفاءةً عالية في تطوير النظام النقدي والمصرفي بالعراق، وساهم في التقليل من الاعتماد على الصيارفة المحليين الذين تمكنوا بواسطة ما لديهم من ثروة من السيطرة على مقاليد الأمور المالية في ولاية بغداد.

كما أن هذا الفرع كان له مجموعة من النشاطات التي حافظت على الاستقرار المالي للولاية لفترةٍ طويلة، فما بين المحافظة على أسعار تبادل العملات وفق الأسعار المحددة والرسمية، وإقراض الولاية بما تحتاج إليه من أموال لتغطية نفقة المصروفات والعجز المالي فيها، برزت بغداد لتكون إحدى أهم الولايات التي نشط فيها التبادل التجاري بين تُجَّارها المحليين وبعض المصانع في القارة الأوروبية بواسطة فرع البنك العثماني.

وكان لهذهِ النشاطات التي قام بها فرع البنك دورٌ في استمرارها، حتى ما بعد نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٣٣٢-١٣٣٦هـ/ ١٩١٤-١٩١٨م، على العكس من فروع البنك الأخرى في ولايتي البصرة والموصل والتي توقفت نشاطاتها مبكرًا.

الكلمات المفتاحية: البنك العثماني، ولاية بغداد، الدولة العثمانية، ميزانية الولاية.

Abstract

Economic history stands out as one of the most important elements influencing the making of individual events for everyone, and its importance has been placed in analyzing historical events and highlighting their results, and it helps in establishing the branch of the Ottoman Bank in the state of Baghdad in 1310 AH / 1893 AD from the events that began and clearly for the European countries to begin entering through the gateway of foreign currencies.

Then despite the fact that this branch was established in the early fourteenth century AH / late nineteenth century, that is, in the late period of the Roman era; it showed a high qualification in developing the monetary and banking system in Iraq, and contributed to relying on money changers in the thresholds who were able, through their wealth, to control the reins of financial affairs in the state of Baghdad.

This branch also had a group of economic activities that preserved the privacy of the state for a long time, which is summarized in trading currency prices according to specific and official indicators, lending transparency including what it needs to secure the expense of expenses and the financial deficit in it, which Baghdad emerged as one of the most important. Commercial exchange between its merchants, and some of them in Europe through the branch of the Ottoman Bank.

These activities played by the branch of the Ottoman Bank in the Baghdad province were a pivotal part in its outcome even after the outbreak of World War I in 1332-1336 AH / 1914-1918 AD, unlike other banks in the provinces of Basra and Mosul, which led to their rapid activity. Because the economic role played by the workers in the Ottoman Bank in the Baghdad province may work on many matters of political and military philosophy, which they were keen to demonstrate to advance and preserve its wealth.

Keywords: Ottoman Bank, Baghdad State, Ottoman Empire, State budget.

المقدمة

حظي التاريخ العثماني بكثيرٍ من الدراسات التي تناولت العديد من مجالاته؛ وتركزت غالبية هذهِ الدراسات على الشأن السياسي والعسكري؛ وذلك باعتبارهما من أوضح المعالم في الدولة العثمانية، في حين أن التاريخ الاقتصادي لم يكن أحد هذهِ المعالم التي وجدت اهتمامًا بارزًا من قبل الباحثين، وتحديدًا في العالم العربي، مع أنه كان أحد المحاور المهمة في تاريخ الدولة العثمانية منذُ نشأتها.

والمطّلعُ على الكثير من أحداث التاريخ العثماني يجد أن العامل الاقتصادي كان صانعًا للعديد من الأحداث التي دارت رحاها، سواءً في إسطنبول، أو الولايات التابعة لها، فما بين سنّ العملة الرسمية في الدولة العثمانية لأول مرة والمحاولات المستمرة لإعادة ضبط النظام النقدي؛ جاء تأسيس البنك العثماني في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م ليكون نقلةً نوعية في تاريخ الاقتصاد العثماني الذي كان قائمًا بالدرجة الأولى على تبادل النقد بشكلٍ مباشر، واحتكارهِ من قبل بعض العاملين في سوق الصرافة، وهو ما كان له تأثير واضح في طباعة العديد من العملات الورقية وانتشارها في مختلف ولايات الدولة ونواحيها.

ومع تصاعد النشاطات الاقتصادية للبنك العثماني، وتفوقه على بقية الشركات المالية في إسطنبول، ازدادت الحاجة لإنشاء فروع مماثلة له في بقية الولايات، مثل ولاية بغداد، التي كانت أبرز مثالٍ على ارتفاع الفوائد ورواج العملات المختلفة، وكان منها الحقيقي، ومنها المزيف، كما كان التلاعب بالأسعار ظاهرًا وفقًا للأهواء الشخصية دون وجود أي رادعٍ.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمبني على جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية، والعمل على ترجمة الأجنبي منها إلى اللغة العربية، ثم ترتيبها، ودراستها وتحليلها.

تساؤلات البحث:

وعلى ضوء ما تقدم، فإن هذا البحث يسعى للإجابة عن السؤال الرئيس: ما هو الدور الاقتصادي الذي قام به فرع البنك العثماني في ولاية بغداد، وينبثق منه عددٌ من التساؤلات الفرعية، هي:

١. ماهي أبرز النشاطات الاقتصادية التي قام بها فرع البنك العثماني في ولاية بغداد؟

٢. هل كان فرع البنك العثماني في ولاية بغداد يعمل لصالح الولاية؟ أم للصالح الرأسمالي للبنك؟

أهداف البحث:

١.التَّعرُّف على دور البنك العثماني وأهميته خلال القرن الثالث عشر الهجري، والتاسع عشر الميلادي، وتأثيره على الاقتصاد المحلي للدولة العثمانية، ومدى تأثيره على علاقة الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية.

٢.الكشف عن دور فرع البنك في ولاية بغداد في إقامة المشاريع وعمليات الإقراض في العراق.

٣.الكشف عن التنافس الاقتصادي بين فرع البنك في ولاية بغداد، والبنوك الأجنبية الأخرى في العراق.

محاور البحث:

أولًا: التمهيد: التطور التاريخي للمالية العثمانية.

ثانيًا: النظام النقدي والمصرفي.

ثالثًا: إنشاء البنك العثماني ودواعي تأسيسه.

رابعًا: افتتاح فرع البنك العثماني في ولاية بغداد ونشاطاته.

خامسًا: نتائج الدراسة.

أولًا: التمهيد: التطور التاريخي للمالية العثمانية

مر النظام المالي في الدولة العثمانية بالعديد من التغييرات التي لم تأتِ دفعةً واحدة، بل كانت تباعًا بحسب إمارتهم الصغيرة التي تحولت فيما بعد إلى أحد أكبر الإمبراطوريات في التاريخ الحديث والمعاصر، وهو ما جعل هذا النظام يأخذ في التطور مع مرور الوقت تجاوبًا مع الاحتياجات المتلاحقة والمتسارعة في آنٍ واحد.

ويرأس النظام المالي في الدولة العثمانية موظفٌ يُطلق عليه لقب الدفتر دار[١]، وهو المسؤول عن هذا الجهاز أمام السلطان والصدر الأعظم وبقية رجال الدولة، ونتيجةً للتوسع الجغرافي الذي كان عليه العثمانيون واتساع حدود دولتهم في بداية الأمر؛ تم تقسيم هذه الوظيفة بين موظفين اثنين، الموظف الأول ويُطلق عليه دفتر دار الروملي[٢] ودفتر دار الأناضول[٣]، وبعد نجاح سليم الأول في ضم البلاد العربية إلى طاعته في عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، تم استحداث وظيفة باسم دفتر دار العرب والعجم[٤]، ثم ظهرت وظيفة ثالثة باسم دفتر دار إسطنبول؛ إلا أنها لم تستمر طويلًا[٥].

(١) وتعني ممسك الدفتر، وتتكون من كلمتين هما دفتر ودار، بمعنى القابض على الدفتر، وهو أكبر منصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية، ويقابله في الوقت الحاضر وزير المالية. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ)، ١١٣-١١٤.

(٢) ظهرت هذه الوظيفة في عهد السلطان بايزيد الثاني، وصاحب هذه الوظيفة يتولى النظر في شؤون المقاطعات التي تقع في منطقة الروملي، وهو بدرجة وزير، ويُعرف باسم دفتر دار الشق الأول. صالح سعداوي، مصطلحات التاريخ العثماني (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٣٧هـ)، ٢: ٥٩٩.

(٣) ظهرت هذه الوظيفة في عهد السلطان بايزيد الثاني، وصاحب هذه الوظيفة يتولى النظر في شؤون المقاطعات التي تقع في منطقة الأناضول، ويُعرف باسم دفتر دار الشق الثاني. صالح سعداوي، مصطلحات التاريخ العثماني، ٢: ٥٩٩.

(٤) وهي الإدارة العامة للحسابات في ولاية سوريا والمناطق المجاورة بعد ضمها للدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الأول، ويتبع لها دفتر دارية ديار بكر والشام وأرضروم وطرابلس الشام. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ١١٤.

(٥) مجموعة من المؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩م)، ١: ٦٢١.

يُشار إلى أن بعضًا من هذهِ الوظائف قد تقلصت صلاحية من يتولاها خلال القرنين السادس والسابع عشر، وذلك نتيجة لسلسلة من التعديلات التي شملت مختلف مرافق الدولة في القطاعات المدنية والعسكرية، وفي الفترة الأخيرة من العصر العثماني تم إجراء بعض التحديثات في مؤسسات الدولة الرسمية، ومنها نظارة[١] المالية التي تم تشكيلها رسميًا بعد دمج الخزانة المنصورة ودفتر دارية الضربخانة في عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٨م، وفي عهد عبدالمجيد الأول تم إعادة تشكيل هذهِ النظارة من جديد لتصبح مكونة من قسمين هما

١_ دفتر دارية الخزانة العامرة

٢_ دفتر دارية المقاطعات

غير أن هذا الأمر لم يدُم طويلًا؛ إذ تمت إعادة المسمى السابق نظارة المالية من جديد في عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤١م[٢].

ونظرًا للأهمية القصوى التي تكتنف هذا المنصب[٣] لدى العثمانيين، فقد كان الأمر يقتضي أن يكون الدفتر دار يتحلى ببعض الخصال المهمة، ومنها

١_ أن يتحلى بالنزاهة والأمانة والبعد عن الرشوة والمنافع المادية.

٢_ أن يتحلى بدماثة الخُلق والهدوء.

٣_ أن يكون مقتصدًا في تصرفاته وإنفاقه.

٤_ أن يكون على إطلاع كامل بسجلات المالية وأمور الحسابات.

(١) وتعني الإدارة أو الوزارة، وقد بدأ استخدام هذا اللفظ لأول مرة في عهد السلطان محمود الثاني، للإشارة إلى المؤسسات الحكومية التي تشرف على قطاعات معينة. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ٢٢٢.

(٢) صالح سعداوي، مصطلحات التاريخ العثماني، ٢: ٦٠٠.

(٣) يبدو أن الحاجة التي دفعت العثمانيين للبحث عن الموارد الاقتصادية هو السبب الذي جعل هذا المنصب يتصف بالأهمية بين بقية المناصب، فالعثمانيين الذين كانت جيوشهم تنطلق في كل اتجاه؛ كان بحاجة أن يوفروا له دعمًا ماليًا التي كانت بحاجةٍ للإنفاق المستمر، ولهذا كان اختيار من يتقلد هذا المنصب يتطلب نوعًا من الدقة والأمانة، الباحث.

٥_ أن يكون قادرًا على إيجاد موارد مالية دائمة لزيادة مداخيل الخزينة السلطانية.

٦_ أن يكون قادرًا على تأدية الرواتب في أوقاتها[١].

وخلال القرون الأولى من عُمر الدولة كانت تُجرى أمور الميزانية وفق عددٍ من الإجراءات اللازمة لضبطها، ومن أهمها تحديد نفقات السلطان وعائلته، ومعرفة حالات الحرب والسلم التي لا تكاد تنفك في جهةٍ إلا وتظهر في جهةٍ أخرى، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي لطالما كانت مؤثرة في واردات الدولة ونفقاتها، مما يعني أن أمور المالية كانت تتم دون بيان الموازنة الذي يجري عمله في نهاية السنة لعرض الموارد والنفقات، وهذا لا يعني أن مسألة الإنفاق على احتياجات الدولة ومشاريعها كانت تتم عشوائيًا، إلا إن ميزانية العام السابق كانت دليلًا على العام الذي يليه، واستمر الحال على ما هو عليه حتى تم إعداد أول ميزانية بالمفهوم الحديث في منتصف القرن التاسع عشر[٢].

ثانيًا: النظام النقدي والمصرفي

يُعتبر النظام النقدي هو الركيزة الأساس في المجال الاقتصادي التي تسير عليها الدول منذ نشأتها وحتى سقوطها في تعاملاتها المالية على مختلف الأصعدة، سواءً كان ذلك التعامل داخل حدودها بين رعاياها بعضهم البعض أو حتى مع الدول المجاورة والتي ترتبط معها بمعاهدات قائمة مبنية على التبادل التِجَّاري والمنافع المتبادلة، ويُقصد بهذا المصطلح على أنه " مجموعة القواعد التي يتم على أساسها إيجاد النقود وتدبيرها في دولة في من الدول، والمحور الأساسي لكل نظام نقدي هو تعيين الوحدة النقدية الأساسية التي تُنسب إليها قيم الأنواع الأخرى من النقود، فإذا تحددت مثلًا الوحدة النقدية الأساسية بمقدار معين من الذهب كانت هذه الوحدة هي النقد الأساسي لهذا النظام، شريطة أن تكون تلك القواعد والتدابير مُستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية[٣].

(١) مجموعة من المؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ١: ٦٢٢.

(٢) مجموعة من المؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ١: ٦٢٧.

(٣) عبدالقديم زلّوم، الأموال في دولة الخلافة (بيروت: دار الأمّة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ٢١٠

ومن ثم فإن السياسة النقدية هي السبيل الذي يمكن تعقّبه بهدف تأمين نظام اقتصادي مستمر وقوي، وعليه فهو يمثل المبادئ العامة التي يتم تبنيها في هذا الخصوص، والتي من خلالها يتوفر ضمان وجود سلطة سياسية والتأكيد على استمرارها، وهكذا ترتبط عملية سك العملة بالسياسة الاقتصادية واستمرار النظام النقدي(١).

يُذكر أن العثمانيين في بداية تواجدهم بالأناضول لم يصدروا نقودًا خاصة بأسماء حكامهم، فلجأوا إلى التداول بالعملات المتداولة لدى السلاجقة(٢)، وعملوا بعد ذلك على تغطية حاجتهم بسك كميات محدودة من النقود الفضية والنحاسية(٣)

وكان العثمانيون قد استمروا على هذا الوضع حتى أصدر أورخان في عام ٧٢٦هـ / ١٣٢٦م فرمانًا يقضي بسك العملة الرسمية للدولة، وهي العملة التي سميت بـ(الأقجة)، وهي عملة مصنوعة من الفضة(٤)،

(١) خالد الجندي، النظام المالي وأجهزته الإدارية والمسكوكات في الدولة العثمانية (بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٢٣م)، ٢٦٩-٢٧٠.

(٢) وربما أن السبب الذي دفعهم لذلك هو طبيعتهم المعيشية التي كانوا عليها، فلم يكن لديهم دراية في التداول بتلك العملات، وكيفية سكها، ويبدو أنهم كانوا يلجؤون إلى استخدام المقايضة في معاملاتهم التجارية، الباحث.

(٣) Rudi paul linder, " A silver Age in seljuk Anatolia" in A festschrift presented to Ibrahim Artuk on the occasion of the 20 th (Istanbul: Turkish Numismatic society, 1988),272-274.

(٤) والأقجة تعني الضارب لونها إلى البياض، وأصلها مغولية، ويبلغ وزنها خمسة قراريط أي ربع مثقال، أي أربعة غرامات= و٦١٨ مليغرام، وعيارها ٩٠٪، ثم بدأ الحجم والوزن في التناقص تدريجيًا، انتهى العمل بها في عام ١٢٣٤هـ/١٨١٨م، وتُشير إحدى الوثائق العثمانية المؤرخة في عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٦م بأن كل ثلاث أقجات تساوي بارة واحدة، وكل أربعين بارة تساوي قرشًا واحدًا، وكل مئة قرش تساوي ليرة ذهبية عثمانية، وعليه فإن الأقجة تُعد جزءًا واحدًا من مئة وعشرين ألف من الليرة الذهبية العثمانية؛ سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ٢١.

كما حملت هذه العملة نقوشًا تتضمن عبارات التبجيل والدعاء للسلطان بالنصر والتمكين(١)

يُشار بأن تلك العملة المعدنية قد أخذت بعض السمات العائدة للنقود الإيلخانية من حيث النوعية والجودة والتصنيع، وربما أن العثمانيين قد استفادوا بموظفي سك العملات لدى الإيلخانيين، إلا أنها على أية حال قد شكلت المرجعية الأولى التي على أساسها كانت تسك نقود العثمانيين(٢)

وحتى نهاية القرن السابع عشر استمرت الحكومة العثمانية في إسطنبول ممثلةً بالدفتردار في إصدار أوامرها إلى دار الضربخانة(٣) من أجل تحديد سعر الأقجة، وتمت مطالبة فئات المجتمع أنه في حال صدور فئة جديدة من العملة أن يقوموا بتسليم نقودهم القديمة إلى دور السك، مع إلزامهم بدفع رسوم توازي ١٥٪ من قيمة العملة النقدية التي كانت بحوزتهم مقابل سك العملة لهم(٤)

وهكذا فمن الواضح أنَّ العثمانيين كانوا يهدفون من هذهِ القرارات إلى جَني مداخيل ماليَّة عالية، مع توخِّي الحذر إزاء فرض الرُّسوم في أثناء عمليَّة تغيير النُّقود القديمة إلى العملة الجديدة،

(١) J. sultan. Coins of the ottoman empire and the Turkish republic a detailed catalogue of the jem sultan collection (California: thousand oaks, 1977), 1: 7-9.

(٢) Philip Remler. Ottoman isfendiyarid and eretnid coinage: a currency community in fourteenth century Anatolia. American Numismatic society museum notes (California: American Numismatic Association, 1980), 167-169.

(٣) الاسم الرسمي لدار سك النقود في الدولة العثمانية ومقرها في العاصمة إسطنبول، ولها فروع في بعض الولايات التابعة للدولة، سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ١٤٦.

(٤) Nicoara Bealdieanu, les actes des premier's sultans conserves Mehmed ii et bayzed ii (Pariz: publications de la Bibliotheque natinale, 1960), 570.

وهذا ما دفع شريحة كبيرة من المواطنين إلى عدم إحضار أموالهم إلى دار سَكِّ العملة، ومن ثمَّ فإنَّ هذه الإجراءات كان لها مع مرور الوقت تأثير في انخفاض القيمة النقديَّة للعملة(١).

وربَّما الظُّروف الَّتي كان العثمانيون يعيشونها في فترة ما قبل الثَّورة الصَّناعيَّة في أوروبا قد صعَّبت مسألة عمليَّة سك النُّقود وتوزيعها(٢) في مساحة جغرافيَّة محدَّدة خلال وقتٍ وجيزٍ، ويمكن أن يعزو ذلك لسببين:

١_ سوء الطُّرق السَّالكة بين الولايات العثمانيَّة، فضلًا عن خطورة الكثير منها.

٢_ عدم وجود الآلات والمعدَّات الخاصَّة بسكِّ العملة في الدَّولة(٣).

وقد ساعدت هذه الأجواء في تأسيس بيئة خصبة لدور الصرافة في إسطنبول وبقيَّة الولايَّات في أثناء عمليَّة تغيير النُّقود، ولذا فإنَّ العثمانيين قاموا بالتَّعامل مع العملات المختلفة في الوزن والعيار، بهدف تحصيل مواردها الَّذي ألزم مسؤولي نظارة الماليَّة إلى نشر قوائم مفصَّلة بالقيمة النَّقديَّة لتلك العملات المسكوكة من الذَّهب، والفضَّة، والمستخدمة على الأراضي العثمانيَّة، وذلك تفاديًا لنشوب أزمة نقديَّة طاحنة بين رعاياها على قيمتها السُّوقيَّة، وأن يكون النِّظام النَّقدي خاضعًا للأصول الرَّسميَّة الَّتي يتمُّ العمل بها(٤).

وحتَّى مع دخول العثمانيين في فترة التَّنظيمات، كان موضوع حماية سعر التَّداول للنُّقود من أكثر الموضوعات أهمِّيَّةً لديهم، وذلك لأنَّ إفسادَ سعر التَّداول يعني اختلال النِّظام الاقتصادي برمَّته، فاستقراره يعدُّ المؤشِّر الإيجابي في العلاقة بين الدَّولة والمجتمع، وكذلك في جميع المعاملات

(١) شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانيَّة، ترجمة: عبداللطيف الحارس (بيروت: دار المدار، ٢٠٠٥م)، ١٠٥.

(٢) وربما أن الاتساع الجغرافي الذي كان عليه العثمانيون كان أحد الأسباب الرئيسة في هذه المشكلة، مما ساعد على انتشار العديد من العملات واستخدامها بين فئات الشعب، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي جعلهم في أحد مواقع التبادل بين الشرق والغرب، الباحث.

(٣) سيد محمد السيد، النُّقود العثمانيَّة تاريخها وتطورها ومشكلاتها القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٣م، ١٥.

(٤) Hüseyin Al, osmanlı finans sisteminde modernleşme (Istanbul: Türkiye Cumhuriyeti Merkez Bankası, 2014) 2: 143.

القائمة على أساس البيع والشِّراء، إلَّا إنَّ بعض الأشخاص الَّذين كانوا في الولايات البعيدة من العاصمة، يعملون على تزوير العملات[١] بشكلٍ متزايدٍ للاستفادة منها بالتَّداول بعيدًا من أيِّ رقابةٍ حكوميَّةٍ، وبناءً على ذلك، ارتفعت وتيرة ظهور المخاطر الاقتصاديَّة الَّتي امتدَّ تأثيرها على مستوى الدَّولة والمجتمع، وما يوضِّح حجم تلك المشكلة هو تداول عددٍ من العملات المختلفة في العاصمة إسطنبول والولايات التَّابعة لها، والَّتي بلغت نحو ست وخمسين عملَة ذهبيَةً وفضِّيَّةً، الأمر الَّذي جعل المسؤولين في دار الخزانة يعملون على نشر أسعار هذهِ العملات عبر الصّحافة بشكلٍ مستمرٍ لتفادي أي مشكلات ناجمة عن اختلال النِّظام النَّقدي[٢].

وفي عام١٢٢٢هـ/ ١٨٠٨م بدأت محاولات لإصلاح النِّظام النَّقدي المتمثِّل في أوزان النُّقود المعدنيَّة؛ إلَّا إنَّه كان يتوجَّب على العثمانيين أوَّلًا مواجهة الجيش الإنكشاري الَّذي كان يرفض أيَّ إجراءٍ[٣] من شأنه تغيير قيمة العملة[٤].

وفي عهد عبد المجيد الأوَّل (١٢٥٤-١٢٧٦هـ/ ١٨٣٩-١٨٦١م) تمَّ إجراء تغيير على العملة الرَّسميَّة في الدَّولة؛ إذ تمَّ سك النُّقود الورقيَّة باقتراح من وزير الماليَّة إبراهيم باشا في عام ١٢٥٦هـ/ ١٨٤١م، وسُمِّيت هذه العملة بالمجيدية؛ وذلك لتحلَّ محلَّ النُّقود المعدنيَّة الَّتي استمرَّت ردحًا طويلًا من الزَّمن، وأصبحت هذه العملة تتبوَّأ النِّظام النَّقديَّ لدى العثمانيين، وعليه تقوم دار الضربخانة بجميع العمليَّات الحسابيَّة لديهم وفقًا لهذه العملة، وهو ما شهد استقرارًا اقتصاديًا لم يتيسَّر لهم منذ زمنٍ طويلٍ[٥].

(١) ويبدو أن عملية التزوير كانت تتم من الدول الأوروبية التي كانت لديها الإمكانيات المتوفرة لذلك العمل، في محاولة منها لإفساد النظام الاقتصادي في الدولة العثمانية، الباحث.

(٢) خليل إينالجك ودونالد كوترات، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانيَّة، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، (بيروت: دار المدار، ٢٠٠٧م)، ٢: ٧٧٣.

(٣) وربَّما عدم انصياعهم لتلك التَّصرُّفات هو رغبتهم في ألَّا يكونوا دائمًا في موضع الحلول الطَّارئة، بينما يبقى موظَّفو الدَّولة بعيدين من أيِّ مشاركةٍ في القرارات المتعلِّقة بخفضِ كفاءة الانفاق، والتَّقليل من مصروفات الدَّولة العامَّة، الباحث.

(٤) خالد الجندي، النِّظام المالي وأجهزته الإدارية والمسكوكات في الدَّولة العثمانيَّة، ٣٦٤.

(٥) خالد الجندي، النِّظام المالي وأجهزته الإدارية والمسكوكات في الدَّولة العثمانيَّة، ٣٦٩.

لقد استمرَّ العملُ بالنُّقود الورقيَّة في الدَّولة حتَّى سقوطها في عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م، وذلك بالرُّغم من مرورها بأزماتٍ طاحنة، ومنها الحرب العالميَّة الأولى الَّتي فقد فيها النِّظام النَّقدي فعاليَّته، فاعتاد مواطنو الدَّولة على حساب قيمة المال بالذَّهب، ووفقًا لذلك يتمُّ تحديد أسعار جميع أشكال البضائع؛ ونظرًا إلى عدم كفاية الذَّهب في جميع أقاليم الدَّولة كانت القيمة النُّقديَّة تضعفُ شيئًا فشيئًا، خاصَّةً إذا كان التَّعامل يجري في إحدى الولايات البعيدة من إسطنبول، وهو ما أدَّى في نهاية المطاف إلى انهيار النِّظام النَّقديّ في الدَّولة، وسيادة حالة العملات الأجنبيَّة[١].

ب/ النِّظام المصرفي:

يُشير هذا المصطلح إلى مُبادلة عملة بعملة أخرى، وبالتَّعبير الفقهي (بيع النَّقد بالنَّقد)، باعتبار أنَّه الإجراء الَّذي تتمُّ عليه هذه المعاملة[٢]، أو كما عرَّفه الكثيرون في العصر الحديث أنَّه يتكوَّن من مجموعةٍ من المصارف الَّتي تقوم بأعمال الائتمان للمؤسَّساتِ والأفراد، والتَّشجيع على الادِّخار وتنشيط الإنتاج، وإصدار العملة الرَّسميَّة، وتوظيف رأس المال، وتقديم الخدمات الماليَّة بمختلف مسمَّياتها[٣]، وبمعنى آخر فإنَّ النِّظام المصرفي هو الوظيفة الأساس الَّتي تقوم عليها جميع التَّعاملات الماليَّة في تلك المصارف، والَّتي استمدَّت أنظمتها المحدَّدة لهذا النِّظام من البنك المركزيّ الرَّسميّ التَّابعة له وفقًا للَّوائح والقوانين المعمول بها.

يُذكر أنَّ المفهوم الدِّيني الَّذي يُحرِّم الوقوع في الرِّبا الَّذي كان سائدًا في الدَّولة العثمانيَّة لقرونٍ طويلةٍ، قد منع نشوء المؤسَّسات الماليَّة في الدَّولة حتَّى عصرٍ متأخِّرٍ، بالإضافةِ إلى أنَّ هناك مجموعة من العوامل الَّتي أسهمت في ذلك، ومنها عدم استقرار الأوضاع الاقتصاديَّة، ما نتج عنه محدوديَّة الدَّخل العام للدَّولة والفرد، ورغبة معظم الشُّعوب التَّابعة لها بإعلان حركات العصيان والتَّمرُّد بُغية الانفصال عنها، وعدم ثقتهم في أوقاتٍ متفاوتة- بالقائمين على الشُّؤون الاقتصاديَّة،

(١) سيد محمود السيد محمود، النُّقود العثمانيَّة تاريخها وتطورها ومشكلاتها، ٨١-٨٢.
(٢) نزيه حمّاد، معجم المصطلحات الماليَّة والاقتصاديَّة في لغة الفقهاء (دمشق: دار القلم للطباعة، ١٤٢٩هـ)، ٤٢١.
(٣) حسن النجفي، القاموس الاقتصادي (بغداد: مديرية مطبعة الإدارة المحلية، ١٩٧٧م)، ٣١.

وهو ما دفعهم إلى ادِّخار ما يملكونه من أموالٍ أو حُليٍّ في منازلهم، في حين لم يعمل العثمانيون على إنشاء أيِّ نظامٍ مصرفيٍّ أو ائتماني رسمي باسم الدَّولة[١].

وبعد التَّوسع في نظام الامتيازات الأجنبيَّة داخل الدَّولة العثمانيَّة ضمن ما جاء به مرسوم الخط الهمايوني في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م وما كان له من أثرٍ فاعل في تسهيل إنشاء المصارف ووكالات الائتمان لأغراض اقتصاديَّة، نجحت تلك الكيانات التِّجاريَّة في ملء هذا الفراغ، حتَّى أصبحت تقوم بالإشراف على معظم المشاريع، وإدارتها بشكل مباشر[٢].

وبحكم الجغرافيَّة الشَّاسعة للعثمانيين، فقد أدَّى ذلك إلى دخول العديد من الفئات البشريَّة، وبما كان لديهم من العملات الأجنبيَّة الَّتي كانوا يتداولون بها، وكان البعض من تلك الفئات قد امتهنوا العمل المصرفي قبل دخول المصارف بمفهومها الحديث إلى ولايات الدَّولة وأقاليمها، وكان يقتصر عملهم في البداية على استبدال النُّقود بنقودٍ مختلفة، وذلك مقابل مبالغ ماليَّة يتمُّ تقاضيها وفقًا للظُّروف الاقتصاديَّة السَّائدة في تلك الفترة[٣]، ويبدو أنَّ آراء رجال الدِّين في الدَّولة كانت كفيلة بعدم جواز ممارسة مهنة الصِّرافة من قِبل الشُّعوب التَّابعة لهم من المسلمين، ما منعهم من المساهمة في تنشيط الحركة الاقتصاديَّة، وزيادة مواردها، وتنميتها. فكان سببًا في المساعدة على جمودها أمام المصاعب الَّتي كانت تحيط بها؛ بسبب الأزمات السياسية الَّتي لم تلبث أن تنقطع حتَّى تعود مرةً أخرى.

يُشار إلى أنَّ مفهوم العمل المصرفي في الدَّولة العثمانيَّة كان قائمًا بصورةٍ رئيسة على استبدال النُّقود بمثلها من العملات المختلفة، وتكون تلك العمليَّة مقابل أجرٍ ماليٍّ يتمُّ استحقاقه من المبلغ الَّذي تمَّ استبداله، على أن يكون ذلك الإجراء بموافقة الطَّرفين، يُذكر أنَّ من امتهن

(١) بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا والعراق ١٨٥٠-١٩٥٨م (دمشق: المطبعة القومية للفكر والثقافة، ١٩٦٧م)، ٢١.

(٢) مؤلف مجهول، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، (إسطنبول: مطبعة الجوائب، ١٢٩٥هـ)، ٥: ٢٤-٢٥؛ الدستور العثماني، ترجمة: نوفل نعمة الله نوفل (بيروت: د.م، ١٣٠١هـ)، ١: ٥- ١٠

(٣) Nihat Yilmaz, osmanlı itibari mali bankası, yüksek lisans tezi (Istanbul: Istanbul üniversitesi sosyal bilimler enstitüsü, 2009), 2-3.

الصرافة في بغداد ببادئ الأمر كانوا خليطًا من اليهود والأرمن الَّذين كانت تربطهم علاقة وثيقة بالأسواق الماليَّة في أوروبا بوساطة البرقيَّات[١]، كما أنَّ لهم سيطرةً على بعض المشروعات التِّجاريَّة العالميَّة عن طريق وكلائهم في إسطنبول،، ولندن، وبومباي، وباريس، وبمرور الوقت ازداد نشاطهم المصرفي داخل الولايات التَّابعة للدَّولة العثمانيَّة بما في ذلك العاصمة إسطنبول، وكان من جُملةِ نشاطهم اللَّامحدود أن قاموا بإقراض الخزينة السُلطانيَّة وتسيير بعض الأعمال الماليَّة للسَّلاطين، وكبار رجال الدَّولة من الوزراء والقادة، وإنجاز بعض المشروعات الحكوميَّة، مقابل أن يتمَّ منحهم سندات ماليَّة تضمن لهم الحصول على ورادات بعض الولايات التَّابعة للدَّولة، وهكذا فقد تمكّنوا من جَني الأرباح الطَّائلة في فترةٍ وجيزةٍ ساهمت في أن يكون لهم دور في إنشاء الشَّركات الماليَّة في نهاية القرن التَّاسع عشر الميلادي[٢]، وكانت طائفتي الأرمن واليهود في طليعة المقرضين الرَّئيسيين للدّولة العثمانيَّة الَّذين حقَّقوا تلك الأرباح بالنَّظر إلى سعر الفائدة العالي، والضَّمانات الممتازة لشروط الدّين[٣].

وقد اكتسبت هذه الفئة مع مرور الوقت لقب (صيارفة غلاطة)، وذلك لوجودهم في المنطقة الَّتي تحمل نفس الاسم في إسطنبول، وكانت الدَّولة تلجأ إليهم في بعض المصاعب الَّتي تواجههم من وقتٍ لأخر للحصول على بعض القروض الماليَّة قصيرة الأمد، وكانت لهم منافسة شديدة مع البنوك الَّتي تمَّ افتتاحها في إسطنبول؛ بسبب الشَّراكات الَّتي تربطهم بالمصارف الماليَّة في القارَّة الأوروبيَّة، كما قاموا بتأسيس مجموعة من البنوك في بعض ولايات الدَّولة المختلفة[٤].

وبحلول نهاية القرن التَّاسع عشر برزت البيوتات الماليَّة الَّتي تقوم بأعمال الوساطة التِّجاريَّة بين التُّجّار والبنوك، مع إمكانيَّة منح القروض مقابل الفوائد باهظة الثَّمن، بالإضافة إلى أعمال الصِّرافة الَّتي كانت معظمها بيد اليهود، فالكثير منها كان يعمل ممثِّلًا أو وكيلًا تجاريًّا لشركات

(١) جون لوريمر، دليل الخليج (الدوحة: د.م، د.ت)، ٣: ١٠٠٥.

(٢) Nihat Yilmaz, osmanlı itibari mali bankası, 3-4.

(٣) هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣م)، ٨٣.

(٤) Nihat Yilmaz, osmanlı itibari mali bankası, 4.

أجنبيَّة من خارج العراق، ولهذهِ البيوتات الماليَّة دور استخباراتي وعسكري قد ظهر جليًّا خلال الفترة الممتدَّة من عام ١٣٣٢-١٣٣٦هـ/ ١٩١٤-١٩١٨م[١].

ثالثًا: إنشاء البنك العثماني ودواعي تأسيسه

منذ دخول العثمانيين مرحلةً جديدة عُرفت باسم (التنظيمات) منذ صدور مرسوم خط كولهانة بتاريخ ١٢٥٥هـ الموافق لـ١٨٣٩م، بدأت الحاجة إلى أهمِيَّة تأسيس بنك وطني، ليكون مؤسَّسة إقراض ماليَّة تتمتَّع بثقة من قبل الدُّول الأوروبيَّة، على أن تصبح الجهة المخولة بتنظيم الميزانيَّة العامَّة للدَّولة، وتؤمِّن لها المبالغ الضَّروريَّة في الوقت الَّذي تتعطَّل فيه الإيرادات إلى خزينتها العامَّة، والتَّخلُّص من جشع صيارفة غلاطة، وذلك بما يتواكب مع احتياجاتها المستمرَّة الَّتي تتطلَّب الإنفاق الباهظ على مرافقها المختلفة[٢].

ويبدو لنا أنَّ الحكومة العثمانيَّة حينما وصلت إلى هذهِ الفكرة، كانت قد وعت أنَّ حركة الرَّأسماليَّات التَّنافسيَّة قد ظهرت كفكرةٍ عالميَّةٍ، فكان لزامًا عليها القيام بالإصلاح الجذري لأنظمتها وقوانينها الماليَّة، وذلك عبر تدارك الأخطاء الَّتي ساهمت في استمرار الأزمات النَّقديَّة الَّتي نشأت منذ وقتٍ مبكرٍ.

يُشار إلى أنَّ المحاولات الأولى في تأسيس بنك داخل النِّطاق الجغرافيّ للدَّولة العثمانيَّة كانت في عام ١٢٥١هـ/١٨٣٦م بوساطة القنصليَّة البريطانيَّة في مدينة بورصة، إلَّا إنَّ الحكومة العثمانيَّة واجهت هذا الطَّلب، وغيره من الطَّلبات المماثلة المقدَّمة من فرنسا، وعددٍ من الدُّول الأوروبيَّة الأخرى بالرَّفض القاطع من دون توضيح أسباب ذلك المنع[٣].

---

(١) Admiralty (official publication), Mesopotamia handbook, vol 1, 1918, 141-145.

(٢) غانم محمد علي، النِّظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩-١٩١٤م، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب بجامعة الموصل، ١٤٠٩هـ، ١٨٩؛ إبراهيم فاضل، عثمانلى بانقه سى، حقوق فاكولته مجموعه سى، يكى مطبعه، إستانبول، صايى ٢١، ١٩٢٦م، ١٠٧٢.

(٣) خليل علي مراد، تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدَّولة العثمانيَّة ١٨٥٤-١٩١٤، مجلة دراسات تركية، جامعة الموصل، ع.٢ (١٩٩١م)، ١٥٢.

ثُمَّ ما لبثت أن انتشرت البُنوك[١] بعد ذلك على نطاقٍ واسع في الدَّولة منذ منتصف القرن التَّاسع عشر[٢]؛ بسبب تزايد الاندماج الاقتصادي مع دول القارَّة الأوروبيَّة، وتنامي حاجة التُجَّار المتزايدة لتبادل العملة الورقيَّة؛ إلَّا إنَّه بسبب الفشل في الحفاظ على استقرار العملة الرَّسميَّة للدَّولة، وعدم استطاعة العثمانيين من تقديم الدَّعم الكافي لها، تم دفع تلك البنوك في نهاية الأمر إلى إعلان إفلاسها، وإغلاق أبوابها في عام ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م[٣].

ونتيجةً للظُّروف الاقتصاديَّة، واندلا ع حرب القرم تمَّ الأخذ بإعادة تنظيم الإدارات المركزيَّة في الولايات التَّابعة للدَّولة، وإعادة النَّظر في القوانين المتعلِّقة بالشُّؤون الماليَّة، والعمل على إيجاد توزان مالي بين الواردات والمصروفات في الخزينة الرَّسميَّة للدَّولة، لاسيَّما مع تفاقم أزمة النِّظام النَّقدي، ووجود كمِّيَّات فائضة من العملات المغشوشة المتداولة بين رعايا الدَّولة ومواطنيها، بالإضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق على المتطلَّبات اللَّازمة للحاجة العسكريَّة، وتغطية نفقات الحرب، فبدأ التَّوقُّف عن فكرة إنشاء أيِّ نشاطٍ مصرفيٍّ حكوميٍّ في العاصمة إسطنبول الَّذي تزامن مع بدء عمليَّات الاستدانة من الدُّول الأوروبيَّة منذُ عام ١٢٧٠هـ/١٨٥٤ [٤].

وبناءً عليه رأى رجال الأعمال البريطانيين عن طريق مبعوثيهم الدّبلوماسيين في إسطنبول أنَّ الظُّروف كانت ملائمة لهم أكثر من غيرهم من خلال التغيُّر المتعلق بالتَّعامل مع المسؤولين في

(١) وأول هذهِ المصارف مصرف سميرنا الَّذي تم تأسيسه في لندن في عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٤م، وكان له فرع بمدينة أزمير، وتم اغلاقه في عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م بسبب الأزمة الماليَّة، ثم تلاه تأسيس مصرف القسطنطنية (در سعادت بنك سى)، في مدينة إسطنبول عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م، إلا أنه أغلق بعد وقتٍ قصير من افتتاحه. شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانيَّة، ٣٨١.

(٢) ولعل حاجة العثمانيون الماسة لتطوير أنظمتهم الاقتصادية أسوةً بالأنظمة الأوروبية الشائعة هي الدافع وراء إنشاء المصارف، والتي سوف ينتج عنها انتشار التعاملات الربوية، وهو ما كان سببًا في عدم الاهتمام بالرأي السابق للمؤسسة الدينية التي كانت تُحرِّم مثل هذه التعاملات التجارية، لاسيما أن هذه الفترة كانت قد شهدت انحسارًا واضحًا لتأثير المؤسسة الدينية في الدولة العثمانية على أجهزة ومؤسسات الدولة بما فيها الجهاز الاقتصادي، ويُعتقد أن الأوروبيين كانوا قد أملوا شروطهم بما في ذلك تلك التعاملات التي كانت ممنوعةً في السابق لدى العثمانيين، الباحث.

(٣) شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانيَّة، ٣٨١.

(٤) Hüseyin Al, osmanlı finans sisteminde modernleşme, 2:76.

الحكومة العثمانيَّة، وكان هذا قد اتضَّح في تسهيل الشروط التِجَّارية بين الدَّولتين، ورغبة العثمانيين الكاملة في فتح باب الامتيازات أمام الشرَّكات القادرة على تنفيذ مشروعات، وفرص استثمار في السكك الحديديَّة والأعمال العامة(١).

يُذكر أنَّ عبدالمجيد الأوَّل بعد تولِّيه الحكم قد أصدر مرسومًا في عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م يتضمَّن إنشاء مؤسَّسة ماليَّة وطنيَّة لإصلاح النِّظام المالي والنَّقدي في الدَّولة، والسَّماح لرؤوس الأموال الأجنبيَّة بالاستثمار في ولايات الدَّولة المختلفة، مع القضاء على المصاعب كافَّةً الَّتي تواجههم وتحول من دون التَّوسُّع في الأنشطة التِّجاريَّة، مع ضرورة الأخذ بالاستفادة من التَّجربة الأوروبيَّة في هذا المجال(٢).

وفي العام ذاته قام مجموعة من رجال الأعمال والوزراء البريطانيين بتقديم مقترح للدَّولة العثمانيَّة ينصُّ على أن يتمَّ إنشاء البنك الجديد في إسطنبول برأسمال إنجليزي يبلغ عشرة مليون جنيه إسترليني، على أن يكون المبلغ المدفوع نحو خمسة ملايين جنيه إسترليني، ومقدار الاحتياطي نحو مليون ومئتين وخمسين ألف جنيه إسترليني، قد تضمَّن هذا المقترح خطَّة شاملة لجميع المشاريع الَّتي سوف يتمُّ تنفيذها، على أن يكون اسمه البنك العثماني الَّذي يُمثِّل صفة البنك الوطني أو الحكومي للدَّولة العثمانيَّة، وتكون إدارته الرَّئيسة في العاصمة لندن، وله فرع في العاصمة العثمانيَّة وجميع الولايات التَّابعة لها، ويتمُّ تشكيل إدارة تتألَّف من عشرة أعضاء لمتابعة شؤون البنك واحتياجاته، على أن يتمَّ اختيار هؤلاء الأعضاء من قبل مجلس الإدارة العامة في لندن(٣).

وقد بدأ البنك أعماله في العاصمة إسطنبول بتاريخ ١٢٧٢/١٠/١٠هـ الموافق لـ ١٨٥٦/٦/١٣م، فمُنحَ هذا البنك امتيازاتٍ واسعة داخل الدَّولة، وأُعفي من جميع الضَّرائب الماليَّة المفروضة على المؤسَّسات الأجنبيَّة، مع إعطاءِ الأولويَّة في اختيار الموقع المناسب في إسطنبول لإقامة المبنى الخاص به عليه، وأُسندَ له مهمَّة سك العملة النَّقديَّة والمعدنيَّة الَّتي تمثِّل

(١) Andre Autheman, The Imperial Ottoman Bank (Istanbul: Ottoman Bank Archives And research centre, 2002), 21.

(٢) Andre Autheman, The Imperial Ottoman Bank, 21.

(٣) بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا والعراق ١٨٥٠-١٩٥٨م، ٢٢.

النِّظام النَّقدي في إسطنبول، على أن يقوم البنك بمسؤوليَّة سحب النُّقود المغشوشة، ومنعها من التَّداول، ثمَّ اتَّسع نشاطه ليصبح المفاوض الوحيد لسندات الدَّين على حكومة الباب العالي، كما أسهم البنك بدورٍ مهم في المفاوضات القائمة بين العثمانيين، والشَّركات الأجنبيَّة حول بعض المشاريع الَّتي يُراد تنفيذها، ومنها مشروع سكَّة حديد بغداد – برلين(١).

يُذكر أنَّ بداية نشاط فرع البنك في إسطنبول كانت متواضعةً؛ نظرًا لمحدوديَّة العاملين فيه الَّذين بلغَ عددهم ستَّة موظفين من جنسياتٍ متعدِّدةٍ، عطفًا على قلَّة خبرتهم في العمل بالمجال المالي والمصرفي، فقد انحصرت مهام هذا الفرع على الإشراف على الصَّادرات والإيرادات الأساسيَّة للدَّولة، وإقامة شراكات تجاريَّة مع رجال الأعمال الأوروبيين الَّذين تربطهم علاقات مع مصانع الحرير، وشركات التَّنقيب عن المعادن، والشَّركات الأوروبيَّة الخبيرة في إصدار الأوراق النَّقديَّة(٢).

ولم يمضِ وقتٌ حتَّى تمَّ تغيير الطَّاقم الإداريّ للفرع الرَّئيس للبنك في إسطنبول، واستبدالهم بكفاءات سبق لها العمل في مؤسَّسات ماليَّة أوروبية، وتتمتَّع بالدِّراية المصرفيَّة، الأمر الَّذي نتجَ عنه افتتاح فروع تابعة للبنك في العام ذاته في كلٍ من أزمير، وبيروت، وبوخارست، بالإضافة إلى إرسال ممثِّلين عن البنك في معظم ولايات الدَّولة، للإشراف على الشُّؤون الاقتصاديَّة فيها، ودراسة الجدوى للمشاريع المزمع تنفيذها في تلك الأقاليم المختلفة(٣).

وخلال هذهِ الفترة واجه البنك أزماتٍ تمثَّلت في مشاكل إمداد الخزينة العثمانيَّة بالقروض الماليَّة، وإيجاد تسعيرة ثابتة في عمليَّة تحويل العملة العثمانيَّة إلى العملات الأوروبيَّة، بالإضافة إلى رؤساء البيوتات الماليَّة الَّذين لم يكونوا راغبين في منافستهم في مجال الصّرافة، بعد دخول رأس المال الأوروبي إلى إسطنبول، بالإضافة إلى انتشار الشَّائعات الَّتي تُفيد بعدم مقدرة البنك على التَّوسُّع

(١) بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا والعراق ١٨٥٠-١٩٥٨م، ٢٢-٢٣؛ Andre Authemen, Th Imperial Ottoman Bank, 27.

(٢) Andre Authemen, The Imperial Ottoman Bank, 27.

(٣) Andre Authemen, The Imperial Ottoman Bank,28.

في نشاطاتهِ التِّجاريَّة؛ بسبب الأوضاع السِّياسيَّة والاقتصاديَّة الَّتي عاشتها بعض الولايات التَّابعة للحكم العثماني(١).

ومع اتِّساع نشاطات البنك، تمَّ افتتاح العديد من الفروع التَّابعة له في مختلف الولايات، حيث بلغَ عدد هذه الفروع قُبل الحرب العالميَّة الأولى نحو أربعة وخمسين فرعًا، كما أنّ الامتياز الخاص بالبنك تمَّ تمديده عدَّة مرَّات، فكان أوَّل امتيازٍ خاصٍ به على مدى ثلاثين عامًا، ثمَّ جرى تمديده بالاتِّفاق بين الطَّرفين إلى خمسين عامًا، وبعد نجاح البنك في تحقيق الأرباح الطَّائلة إزاء تقديم القروض الماليَّة للعثمانيين، فأصبح البنك العثماني بمنزلة الخزينة الرَّسميَّة للدَّولة، فتُردُّ إليه جميع إيراداتها، وذلك مقابل عمولة قدرها ٠,٥٪ من أيِّ مبالغ داخلة أو خارجة منه، وأصبح المفاوض لسندات القروض، والوسيط الرَّسمي لها في هذا الأمر، وكان البنك العثماني يتصرَّف بأموال الدَّولة كما يشاء، ويقوم بإيداع أيِّ مبلغ من دون أن يتحمَّل الطَّرف المودع أيَّ رسوم نظير تلك العمليَّة، في حين كان يقوم باستخدام تلك الودائع في أعمالهِ المصرفيَّة لقاء فائدة قدرها ٧٪ في العاصمة إسطنبول، وأكثر من تلك الفائدة في بقيَّة الولايات، وهذا ما جعل الرَّأسماليين الأجانب من حملة أسهم البنك يحقِّقون أرباحًا سنويَّة بلغت ١٢٪ من القيمة الفعليَّة لتلك الأسهم(٢).

ويُعدُّ عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م مفصليًّا في تاريخ البنك، إذ حصل الفرنسيون عبر مجموعة من الشَّركات على أحقِّيَّة المشاركة في تمويل هذا البنك من خلال مشروعاتهِ في إسطنبول، وبناءً عليه فقد تمَّ تغيير المسمَّى الرَّسمي له إلى البنك العثماني الشاهاني، وأصبح بنكًا حكوميًّا للدَّولة

(١) Andre Authemen, The Imperial Ottoman Bank, 28-29.

(٢) ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في حاضرها وماضيها، ترجمة: هاشم التكريتي (بغداد: دار ميسون للطباعة والنشر، ١٩٨٢م)، ١٠٣؛ بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا والعراق ١٨٥٠-١٩٥٨م، ٢٣.

العثمانيَّة، وكان من نتائج الانضمام الأوروبي أن تنامى رأس مال البنك[١]، حتَّى بلغ نحو عشرة مليون جنيه إسترليني[٢].

ولم يقتصر الانضمام إلى البنك على تلك القوتين السِّياسيَّة وحسب؛ بل انضمَّت إليه بنوكٌ من دول أوروبيَّة أخرى في عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م؛ بسبب بعض الأزمات الاقتصاديَّة الَّتي شهدتها القارَّة، وهذا ما ساهم في ارتفاع رأس مال البنك العثماني إلى ١٢,٥ مليون جنيه إسترليني، أي ما يعادل ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي[٣].

كما برزت بعد ذلك مؤسَّسات ماليَّة مصرفيَّة عديدة برأسمال أجنبي، ومستقلَّة عنه، وقد ساهمت في تمويل الدَّولة العثمانيَّة بقروض ماليَّة على مدى زمنٍ محدَّد بينهما، وكان لها تنافسٌ شديد مع البنك العثماني في الحصول على الاستثمارات والمشاريع الحكومية في الدَّولة[٤].

وأثناء الحرب العثمانيَّة – الرُّوسيَّة في عام ١٢٩٣-١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧-١٨٧٨م، واصلت إدارة البنك إقراض الخزينة السُّلطانيَّة في إسطنبول بالأموال اللَّازمة، حتَّى يتسنَّى لهم الحصول على الأسلحة والعتاد الكافيين للاستمرار في الحرب ضد أعدائهم في تلك الفترة[٥].

ويبدو أنَّ مساهمة إدارة البنك في الوقوف مع الدَّولة العثمانيَّة في مثل هذه الظُّروف تنبع من اعتباراتٍ عدّة؛ هي:

---

(١) ويبدو أن موافقة العثمانيين للسماح بدخول الشركات الأوروبية في تمويل البنك كان بهدف تنويع قاعدة الاستثمارات الأجنبية لرأسمال البنك، وتوفير أكثر من جهة تمويلية بما يساعد على كسر حالة الاحتكار البريطاني، مما يخلق حالة من التنافس بين هذه الشركات في إثبات جدارتها، الباحث.

(٢) Onur Çapar, Fransız Gazetelerine Göre Osmanlıda bir Fransiz Kredi kuruluşu: Credit Generale Ottomane Itibar-umumi Bankası, Dokuz Eylül üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü dergisi, 23,4, 2021,1456.

(٣) ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في حاضرها وماضيها، ١٠٢.

(٤) بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا والعراق ١٨٥٠-١٩٥٨م، ٢٣.

(٥) ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في حاضرها وماضيها، ١٠٣.

١- رغبة المسؤولين الأوروبيين -وتحديدًا في بريطانيا وروسيا- في كسب ثقة عبد الحميد الثَّاني، وذلك من خلال إمداد حكومة الباب العالي بما تحتاج إليه في هذه الحرب، والوقوف جنبًا إلى جنب في صفِّ الدَّولة، لاسيَّما أنَّها قد منحتهم مزايا اقتصاديَّة خاصَّة بهم.

٢- توسيع النَّشاطات الخاصَّة بالبنك، لتشمل القروض الماليَّة للحاجة العسكريَّة، وربما الغاية من ذلك التَّصرُّف هي الدُّخول في جميع المجالات الحيويَّة للدَّولة، والاستفادة من الاستثمار في تلك المجالات.

٣- العمل بموجب الاتِّفاقيَّة القائمة بين إدارة البنك والدَّولة، على أن يكون البنك مؤسَّسة إقراض ماليَّة بحتة، ووسيطة مع الدُّول الأوروبيَّة في المقام الأوَّل.

وبحلول نهاية عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، بلغ الرَّأسمال الأجنبي والفعلي المستثمر في قطاع البنوك والمصارف المختلفة في الدَّولة العثمانيَّة نحو ٨,٩٠٠,٠٠ مليون جنيه إسترليني، وكان نصيب الرأسمال الفرنسي نحو ٣,٤٠٠,٠٠٠ مليون جنيه، أي ما يعادل ٣٨,٢٪ من رأس المال العام، و٢,٩٠٠,٠٠٠مليون جنيه إسترليني للرأسمال البريطاني، وهو ما يعادل ٣٣,١٪ من المجموع الكلي، و١,٧٥٠,٠٠٠مليون جنيه إسترليني للرَّأسمال الألماني، وهو ما يعادل ١٩,٧٪ من المجموع الكلي، ويتبقَّى نحو ٨٠٠,٠٠٠ ألف جنيه إسترليني لدول أوروبيَّة أخرى، وهو ما يعادل ٩٪ من المجموع الكلي، وخلال عامٍ واحد تنامى رأس المال الأجنبي مع اندلاع الحرب العالميَّة الأولى، حتَّى بلغ ١٠,٢١٠,٠٠٠ جنيه استرليني[١].

ونستطيع القول إنَّ من دواعي تأسيس البنك ما يأتي:

١- العمل على تطوير مرافق الدَّولة ضمن حركة التَّنظيمات والإصلاحات الشَّاملة في الدَّولة العثمانيَّة، فكان المجال الاقتصادي أحد أوجه تلك الحركة الَّتي كانت تستدعي من العثمانيين أن ينهضوا بها، ويستفيدوا من الخبرات الأوروبيَّة في هذا المجال.

(١) Charles Issawi, The Economic History of The Middle East 1800-1914 (Chicago: Columbia University,1975), 94.

٢- أن يحمل البنك صفة البنك الرَّسمي للدَّولة، على أن يتعهَّد هذا البنك بأداء جميع خدماته للسُكَّان في العاصمة إسطنبول، والولايات التَّابعة لها مجانًا، وهو ما تجلَّى بوضوحٍ تامٍ في القرار الصَّادر من عبد المجيد الأوَّل.

٣- التَّشجيع على فتح باب الامتيازات الأجنبيَّة في الدَّولة، تحقيق الاستفادة من الثَّروات الكامنة على أراضيها، وذلك من خلال السَّماح بإدخال رأس المال الأوروبي، وخلق حالة من التَّنافس بين تلك القوى.

٤- إيجاد مؤسَّسة ماليَّة رسميَّة قادرة على تنفيذ برنامج الإصلاح المالي في الدَّولة، بحيث تكون مخوَّلة بشكلٍ كامل لسَك العملة، وتوحيدها بين جميع الفئات البشريَّة التابعة لها، وتحديد القيمة النَّقديَّة (العيار) لها في أسواق المال أمام نظيراتها من العملات الأجنبيَّة، والقيام بمصادرة العملات المزوَّرة، ومكافحة انتشارها.

٥- يتولَّى البنك الإشراف على الخزينة الرَّسميَّة للدَّولة، ويكون هو الجهة الرَّسمية الوسيطة الَّتي توفِّر عمليَّات الاقتراض من الدُّول الأوروبيَّة، مقابل الحصول على واردات ماليَّة على مدى سنوات يتمُّ تحديدها بين إدارة البنك والحكومة، ويتَّضح أنَّ العثمانيين كانوا يرغبون من جهةٍ أخرى في كسر احتكار صرَّافين غلاطة بشركةٍ قويَّةٍ، ويكون لها النُّفوذ الكامل في نشاطاتها كافَّةً، خاصةً أنَّ الخزينة السُلطانيَّة كانت تُعاني من العجز المالي في المصروفات على حملاتها العسكريَّة، ومشاريعها الإصلاحيَّة.

٦- القيام بالأنشطة المصرفيَّة، بما في ذلك فتح الحسابات الجارية، والبورصة، والرهن، والتَّحويلات الماليَّة، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالأمانات مقابل فوائد سنويَّة.

٧- العمل على تطوير البُنيَّة التَّحتيَّة للدَّولة، والاستحواذ على الفرص الاستثماريَّة، للقيام بمشاريع خدميَّة تتعلَّق بإنشاء السِّكك الحديديَّة بين العاصمة العثمانيَّة، ومعظم الولايات التَّابعة لها، ودعوة الشَّركات الأوروبيَّة للمشاركة في تنفيذ تلك المشروعات، مقابل ضمانات ماليَّة يتمُّ الحصول عليها من حكومة إسطنبول، وبضمان البنك.

رابعًا: افتتاح فرع البنك العثماني في ولاية بغداد ونشاطاته

برز العراق كأحد أبرز الولايات العثمانيَّة الَّتي شهدت على تهافت الدُّول الكبرى للوصول إليها، وبسط سيطرتها عليها، ومن هذهِ الدُّول بريطانيا وفرنسا اللَّتان كانتا تبحثان عن التَّدخُّل في شؤون العثمانيين بأيّ شكلٍ كان، وتُعدُّ الدَّوافع الاقتصاديَّة من النَّوافذ المهمَّة الَّتي كان يرى فيها مسؤولو هذه الدُّول مدخلًا خفيًّا وحقيقيًّا لهذا التَّدخُّل، ما جعل الحاجة ضروريَّة للتَّعامل بالعملات الأجنبيَّة مع الأفراد والكيانات الأجنبيَّة بشكلٍ مباشرٍ وسريعٍ في آنٍ واحدٍ، في حين لم يكن لدى التُّجَّار المحليين بالعراق أي معرفة للتَّعامل بتلك النُّقود، إذ إنَّه لم يسبق لهم التَّعامل بها من قبل، سواءً كان تداولًا بالبيع أو الشِّراء، أو عن طريق الصِّرافة الَّتي كانت محدودة في ذلك الوقت على العاصمة العثمانيَّة إسطنبول.

ويعود اختيار تلك الدُّول لإقليم العراق إلى عددٍ من العوامل؛ منها:

١- الموقع الاستراتيجي والاقتصادي الَّذي يحظى العراق بهِ دون غيره في منطقة الشَّرق الأوسط، فكانت ولاية البصرة نقطة الانطلاق للحكومة البريطانيَّة إلى الخليج العربي، مرورًا ببلاد فارس، ووصولًا إلى الهند، خصوصًا مع تزايد نشاط شركة الهند الشَّرقيَّة البريطانيَّة الَّذي شمل النَّشاط السِّياسي، والعسكري، والاقتصادي، الأمر الَّذي جعلها منافسةً بصورةٍ شديدةٍ لعددٍ من القوى المنافسة لها آنذاك.

٢- وجود العديد من الثَّروات الطَّبيعيَّة المتمثِّلة في نهري دجلة والفرات، فضلًا عن المساحات الشَّاسعة في العراق عبر ولاياتهِ، ما يُمكن الاستفادة منها في أيّ مشروع.

٣_ عودة الحكم المركزي العثماني على العراق، والَّذي كان من نتائجه تعاظم النُّفوذ البريطاني في المنطقة.

٤_ افتتاح قناة السويس في مصر في عام ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٩م، ما ساهم في تنشيط الحركة الاقتصاديَّة بين قارة أوروبا، والولايات التَّابعة للدَّولة العثمانيَّة بما فيها العراق، إذ إنَّها قلَّلت من النَّفقات الماليَّة، ومدَّة الاستيراد والتَّصدير(١).

وفي العراق عبر ولاياته المختلفة، كانت الصرافة قد شهدت نشاطًا ملحوظًا من قبل اليهود الَّذين شكَّلوا عنصرًا مهمًا في بعض ولايات الدَّولة، ومنها ولاية بغداد، فكانوا يقومون بمهام المستشار المالي بمسمَّى (صراف باشي) للوالي؛ وهذا بفضل خبراتهم الطَّويلة والمتوارثة في هذا الجانب، ولذلك أصبحوا بحكم موقعهم العملي مسؤولين عن النَّشاط المالي للإدارة المركزيَّة(٢).

فلم تنحصر مهامهم على ممارسة أشكال النَّشاطات الاقتصاديَّة وحسب؛ بل تعاظم دورهم في بعض الولايات، وأصبح لهم تأثير ونفوذ سياسي على نطاقٍ واسع، فقد نجحوا بتدبير مؤامرة لبعض ولاة بغداد للإطاحة بحكمهم، ومنهم والي بغداد داوود باشا في عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١م، ورغم محاولاتهِ العديدة للسَّيطرة على مقاليد الأمور في الولاية عبر إجبار العديد منهم على دفع ما يترتَّب عليهم من أموال، لإرسالها إلى خزينة الدَّولة في إسطنبول؛ للحفاظ على قاعدة حكمه؛ إلَّا إنَّ جميع تلك المحاولات باءت بالفشل(٣).

وخلال منتصف القرن التَّاسع عشر نشطت أعمال الصَّيرفة في العراق، وقام الصَّيارفة باحتكار العملة المحليَّة الَّتي يتمُّ التَّعامل بها من قبل الأهالي بنسبة ٥ إلى ٨ % من الأرباح الَّتي تحقَّقت لهم في عمليَّة تبادل العملات، كما عمدوا إلى بيع العملات الأجنبيَّة بأسعارٍ تعادل قيمتها، وأكثر، وأحيانًا يتمُّ اللُّجوء إلى مبادلتها بالذَّهب في بعض المواسم الَّتي يزداد الطَّلب عليها، وخاصَّةً في أثناء تهيُّؤ بعض الأهالي من المسلمين لأداء فريضة الحج(٤).

(١) ميثم الجبوري، النشاط المصرفي في العراق خلال الحكم العثماني المتأخر والاحتلال البريطاني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، ع. ١ (٢٠١٦م)، ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) خلدون معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٢ (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥م) ٥٨.

(٣) عبد العزيز نوار، داوود باشا والي بغداد (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م)، ٦٣-١٣٩.

(٤) خورشيد أفندي، ولاية البصرة من كتاب سياحتنامه حدود- جولة في المناطق الحدودية بين الإمبراطورية العثمانيَّة وبلاد فارس، ترجمة: نوري السامرائي (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠م)، ٧.

يُذكر أنَّ جشع الصيارفة لم يتوقَّف عند هذا الحد؛ بل شمل استغلال مصادر المال عن طريق التِّجارة المارَّة بالعراق، بالإضافة إلى ما كان يتمُّ إنفاقه من قبل الزُّوار القادمين من بلاد فارس(١)، وبعض الرحَّالة والعاملين في التَّنقيب عن الآثار، والبعثات التَّبشيريَّة، والسُّفراء، والقناصلة، وأصبح لديهم القدرة المطلقة على إحباط أيِّ محاولة حكوميَّة؛ لتحديد أسعار سوق المال(٢).

وكان للصَّيارفة أساليب شتَّى أسهمت في تحقيقهم لأعلى الأرباح، من دون أن يردعهم عن ذلك أيُّ رادعٍ إداريٍّ أو أخلاقيّ، وذلك عن طريق إبعاد بعض الفئات الاجتماعيَّة، ومنهم العرب، من التعرُّف على القيمة الحقيقيَّة للعملات الأجنبيَّة، والقيام بأخطر العمليَّات التِّجاريَّة الَّتي تكفل لهم تحقيق ما كانوا يهدفون الوصول إليه، ومنها التَّعامل بالنَّقد المزوَّر في كثير من الأحيان، وتلاعبهم بأسعار العملات في أحيانٍ أخرى، ما نتج عنه إرباك واضح لمختلف مناشط الحياة من البيع، والشِّراء، والاقتراض، فكان له تأثيرٌ سلبيٌّ حادٌ على مختلف الفئات التَّابعة للدّولة(٣).

وفي إطار التَّوسُّع الَّذي قامت به إدارة البنك، جاء افتتاح فرع البنك في ولاية بغداد في شهر محَّرم لعام ١٣١٠هـ الموافق لشهر أغسطس لعام ١٨٩٣م، ليكون مساهمًا في الأعمال الماليَّة الَّتي تقوم بها الولاية، وخلال الفترة الأولى لتأسيس هذا الفرع تمَّ تشكيل مجلس الإدارة الخاص به، على أن يكونوا أعضاء في المجلس العام للولاية، ويتألَّف من الآتي:

- مدير الفرع
- معاون المدير

ويتبع لهم خمس شعب؛ هي:

(١) ويُقدر عدد الزوار الإيرانيين والهنود إلى النجف وكربلاء بحوالي ٣٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ ألف زائر سنويًا؛ صحيفة الزوراء، العدد ٢١١، بتاريخ ١٢٨٨/١٠/٢٥هـ، ١٣.

(٢) صحيفة صدى بابل، العدد ٤٨، ١٣٢٨/٧/٨هـ، ١٢؛ صحيفة الرقيب، العدد ١٣٥، ٥/٧/ ١٣٢٨هـ، ٨.

(٣) مهدي البستاني، الوعي القومي العربي في العراق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة الفقه، النجف، ع. ٢ (١٩٨٣م)، ٦.

– قلم المحاسبة[١]، ويوجد به خمسة محاسبين.

– قلم الصّندوق، ويرأسه موظَّف بمسمَّى أمين، ويتبع له ثلاثة موظَّفين.

– قلم القطع، ويرأسه موظَّف بمسمَّى باشكاتب[٢]، ويتبع له موظَّفان.

– قلم التَّحريرات[٣]، ويرأسه موظَّف بمسمَّى باشكاتب، ويتبع له موظَّفان.

– قلم البضاعة، ويوجد به ثلاثة موظَّفين غير مسلمين من داخل وخارج الولاية[٤].

ويمكن فهم التَّوجه العام لإدارة البنك في إنشاء فرع خاص بها في بغداد، قد جاء بعد سلسلة من العوامل الَّتي توضِّح القيمة السِّياسيَّة والاقتصاديَّة الَّتي تحظى بها تلك الولاية، إذ إنَّها كانت ميناء تجاري للبضائع والنَّقل، يربط بين الهند وبلاد فارس بالقارَّة الأوروبيَّة عبر البواخر البريطانيَّة، وهذا ما ساعد ازدهار التِّجارة فيها[٥].

وقد مارس هذا الفرع بعد افتتاحه جميع أنواع المعاملات المصرفيَّة، بما في ذلك بيع وشراء الحوالات الماليَّة، والتَّحويلات البرقيَّة، وخطابات الاعتماد الدَّورية والتَّعامل بالأوراق الماليَّة،

(١) وتعني الإدارة العامة للماليَّة في الولاية، وتقوم بالإشراف على تنظيم حسابات ومصروفات الولاية، وتسوية الميزانيَّة الماليَّة فيها، ومتابعة بقية دوائر الماليَّة في السنجقيات التَّابعة للولاية، مع تبليغها بالتعليمات الصادرة من نظارة الماليَّة العامة في إسطنبول، والَّتي تحدد أسلوب العمل وطريقته وفقًا للأنظمة والقوانين الماليَّة. جميل النجَّار، الإدارة العثمانيَّة في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩–١٩١٧م (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤١١هـ)، ٣٤٧.

(٢) مصطلح أطلق في العهد العثماني على رئيس الكُتَّاب في ديوان الدَّولة، حسان حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانيَّة ذات الأصول العربية والفارسية والتركية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٩م)، ٣٤.

(٣) ويُطلق على من يقوم بها باسم (المكتوبجي)، وقد تغيّر في أواخر العهد العثماني وأصبح يُعرف بالتحريرات كما ورد في السالنامات العثمانيَّة الصادرة في عام ١٣٢٧هـ/ ١٩١٠م، وكذلك في بعض المجلات البغدادية؛ مجلة لغة العرب، بغداد، ١٣٣٢هـ، ٨: ٤٤٤.

(٤) سالنامة ولاية بغداد، ١٨٩٨م، ١٦٢؛ سالنامة ولاية بغداد، ١٩٠٢م، ١١٦–١١٧؛ سالنامة ولاية بغداد، ١٩٠٦م، ١٠٠–١٠١؛ سالنامة ولاية بغداد، ١٩٠٨م، ١٠٤–١٠٥؛ سالنامة ولاية الموصل، ١٩١٢م، ١٢٥؛ ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ١٠٤.

(٥) صحيفة الزوراء، العدد ١٨٨٩، ١٣١٤/٩/١٤هـ، ١٠.

وإرسالها إلى جميع بلدان العالم، بالإضافة إلى تنظيم الاعتمادات الماليَّة، وفتح الحسابات الجارية، واستلام الأمانات مقابل فائدة سنويَّة، وفتح حسابات التَّوفير والأسهم[١]، ما ساهم في الحدِّ من جشع الصَّيارفة في ولاية بغداد الَّذين كانوا يقومون بإقراض الأموال مقابل فوائد عالية، لا تقل عن ٢٤٪ سنويًا[٢].

على الرُّغم من افتتاح فرع البنك في بغداد في أواخر القرن التَّاسع عشر إلَّا إنَّه أظهر كفاءةً ونشاطًا أكثر من غيرهِ من الفروع في مختلف الولايات التَّابعة للدَّولة، حيث ازدادت دورة رأسمالهِ الماليَّة بشكلٍ سنويٍّ، وذلك نحو نصف مليون ليرة عن سابقه من الأعوام المنصرمة، كما قام بدور الوسيط في علاقتهِ بين التُّجَّار المحليين والأسواق الأوروبيَّة، بحيث عمل على تصدير منتجاتهم من العراق إلى تلك الأسواق، كما أسهم بإقامة علاقات مباشرة بين أصحاب المصانع في أوروبا والتُّجَّار المحلِّيين في العراق[٣].

ويبدو أن النجاح الذي تحقق لفرع البنك بولاية بغداد يعود لتركيز القائمين في إدارة البنك العامة على تنشيط هذا الفرع أكثر من غيرهِ من بقية الفروع في الولايات الأخرى، وربَّما أن هذا الاهتمام كان بسبب ما تحظى بهِ الولاية من اعتباراتٍ اقتصادية وسياسية بحتة.

ومع مطلع القرن العشرين، بدأت المصروفات المتعلِّقة بولاية بغداد في تزايدٍ مستمرٍ على حساب الواردات، وذلك نحو ٩,٥٦٩,٢٤٧مليون قرش، وهذا ما يوضِّح قيمة الفروقات الَّتي حدثت في تلك الفترة، فكان يتمُّ سداد هذه النَّفقات الَّتي تمثِّل العجز المالي في ميزانيَّة الولاية من خزينة فرع البنك في ولاية بغداد، ولعلَّ السَّبب في ذلك يعود إلى تركيز الحكومة المركزيَّة في العراق، وتحديدًا في بغداد على السِّياسة التَّقليديَّة في قمع الثَّورات العشائريَّة، والتَّوسُّع في افتتاح الدَّوائر

(١) صحيفة الموصل، العدد ١٧٩٠، ١٩/٣/ ١٣٢٧هـ، ١٣.
(٢) ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ١٠٥.
(٣) أسامة العاني، الأوضاع الاقتصاديَّة في بغداد إبان العهد الأخير من الخلافة العثمانيَّة ١٨٧٣-١٩١٧م، دورية كان التاريخية، العراق، ع. ٥٢ (٢٠٢١م)، ١٩٨.

الحكوميَّة في المناطق النَّائية الَّتي تستلزم دفع رواتب الموظَّفين، ما نتج عنه تضخُّمٌ واضحٌ في مجال المصروفات المخصَّصة في ميزانيَّة الولاية[١].

لعلَّ مثل تلك الأحداث توضِّح لنا التَّدهور المالي الَّذي كان يحدث في ولاية بغداد، وفشل القائمين على نظارة الماليَّة في تلك الولاية على تقنين المصروفات، بما يتلاءم مع الإمكانيَّات الاقتصاديَّة الَّتي تتمتَّع بها، فكان الأجدر بهم إعداد خُطَّة ماليَّة مدروسة؛ لإنجاز المشروعات كافَّةً وفق احتياجاتها الأوَّليَّة، من دون أن يكون هناك أي حاجة لوجود متعثِّرات ماليَّة، ومستحقَّة للسَّداد، ويُعتقد أنَّ إقدام فرع البنك في ولاية بغداد على سداد هذه المبالغ بشكلٍ مستمرٍّ قد جاء كأحد بنود إنشاء فروع البنك في الولايات التَّابعة لحكومة الباب العالي، وذلك مقابل الحصول على بعض الامتيازات الخاصَّة للبنك في تلك الولاية، والَّتي تزيد على حاجة البنك الرَّئيسة، كفائدة يتمُّ الحصول عليها، فلا غرابة أن يعمل فرع البنك في بغداد على التَّسوية الماليَّة في ميزانيَّة الولاية، بما أنَّ الحكومة في إسطنبول كانت بحاجة إليه في أوقات الأزمات.

وفي إطار النَّشاطات الَّتي كان يقوم بها البنك في ولاية بغداد، قام موظَّفو الفرع بالتَّعامل بجميع العملات المحليَّة الرَّسميَّة وفق الأسعار المتنوِّعة، فكانوا يعدُّون اللِّيرة العثمانيَّة تساوي ١٠٢ قرش، في حين كان سعرها الرَّسمي في إسطنبول يساوي ١٠٠ قرش، أمَّا أسعار العملات الأجنبيَّة فقد تعاملت معها إدارة البنك وفق المتغيِّرات الَّتي تطرأ عليها في القارَّة الأوروبيَّة، فقد تنخفض في بعض المواسم، كفصل الصَّيف بنسبة ١٠٥٪، وترتفع في فصل الشِّتاء إلى ١١٠٪ وأكثر[٢].

ولا شكَّ أنَّ الاختلاف في أسعار العملات بين البنك والدَّولة سوف نلاحظ فيه اختلافًا لصالح البنك؛ وذلك لأنَّه سوف يعمل على إضافة نسبة الفائدة على سعر الصَّرف للعملة، كما أنَّ محاولة فرع البنك الدَّؤوبة في ولاية بغداد على توسيع دائرة نفوذه في أرجاء العراق، تُعدُّ مؤشِّرًا حقيقيًّا على محاولة البنك لفرض هيمنتهِ المطلقة على مختلف النَّشاطات الاقتصاديَّة فيها، والعمل على ربطها بالفرع الرَّئيس في العاصمة إسطنبول.

(١) صحيفة صدى بابل، العدد ٢٤، ١٧/١/ ١٣٢٨هـ؛ سالنامة ولاية بغداد، ١٩٠٧م، ٣٤٣.

(٢) جون لوريمر، دليل الخليج (الدوحة: د.م، د.ت)، ٣: ١٠٠٥.

وكان من جُملة أعمال فرع البنك في ولاية بغداد أن ساهم في افتتاح فرع ولاية البصرة في عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م، وفرع ولاية الموصل في عام ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م؛ إلَّا إنَّ وفاة مدير فرع ولاية البصرة في العام نفسه، وعدم توفُّر البديل المناسب في المنصب نفسه، وبقاءه شاغرًا، قد أدَّى إلى إغلاقهِ بصورة نهائيَّة، فأصبح مجرَّد مكتب مراسلات بين البنوك المحليَّة والخارجيَّة، ويتولَّى إدارته شخصٌ من أهالي الولاية؛ إلَّا إنَّه أُعيد افتتاحه مرَّةً أخرى في عام ١٣٢١هـ/ ١٩٠٤م من قبل المفوَّضيَّة الأمريكيَّة بالبصرة، ليسدَّ حاجة سكَّان الولاية للمؤسَّسات المصرفيَّة، وأُسندت إدارة فرعه إلى شخص فرنسي له باعٌ في العمل المصرفي(١).

استمرَّت هذهِ الفروع في القيام بأنشطتها المختلفة بالعراق، حتَّى اندلاع الحرب العالميَّة الأولى ١٣٣٢-١٣٣٦هـ/ ١٩١٤-١٩١٨م، حيثُ أُغلقت أبوابها بصورةٍ مؤقَّتةٍ لحين السَّيطرة البريطانيَّة على العراق، لتعود بعد ذلك لمزاولة أعمالها بموجب القرارات الصَّادرة من الحكومة البريطانيَّة في العاصمة لندن، وذلك بشرط إيقاف النَّظر في جميع الأعمال الَّتي جرت قبل ذلك، إلى حين عقد شروط الهدنة(٢).

ولعلَّ رغبة السُّلطات السِّياسيَّة في لندن بإيقاف نشاط فرع البنك في العراق بصورة عامَّة، كان بهدف إبعادهِ عن تأثير الحرب، ما يستلزم إجلاء موظَّفيه مع عوائلهم، والعودة بهم إلى بلادهم، والَّذي سوف يصاحبه مباشرةً، وبلا تردُّد تأجيل جميع المشروعات المموَّلة من البنك، وربَّما هناك أهدافٌ أخرى تمثَّلت في تحرير البنك كُليًّا من السَّيطرة العثمانيَّة والأوروبيَّة الأخرى المساهمة فيه، وإثبات أنَّه مؤسَّسة بريطانيَّة مستقلَّة عن أيِّ تبعيَّة سياسيَّة أخرى.

(١) أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، DH.MKT 1201/67، ١٣٢٥/٨/٢١هـ، إفادة مقدمة من مدير شعبة البنك العثماني في ولاية بغداد إلى نظارة الماليَّة بشأن السفر للموصل وافتتاح فرع البنك العثماني فيها؛ أحمد باش أعيان، موسوعة تاريخ البصرة (لندن: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م)، ٢: ٧٢٧؛ ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ١٠٥؛ Vaness Drothy: Pioneers in the Arab World (Michign: Eerdamans Publishing company,1974) , 64-65.

(٢) صحيفة الموصل، العدد ١٢١١٢، ١٣٣٧/٧/٩هـ.

ويتوفَّر لدى فرع البنك في ولاية بغداد خزائن خاصَّة، وهي عبارة عن صناديق حديديَّة بأحجامٍ مختلفةٍ، ولكلِّ صندوق مفتاح خاصٌّ به، ويُعطى للزبون أو العميل، وبناءً عليه يتمُّ تأجير هذهِ الَّصناديق لكي يتمَّ فيها حفظ الأشياء الثَّمينة من الحُلِّي، والسَّندات، والأوراق الخاصَّة[١].

وربَّما جاءت فكرة هذهِ الخزائن البنكيَّة بهدف تعزيز الثِّقة بين الأهالي في تلك الولاية، وبين إدارة الفرع في بغداد، وذلك للاحتفاظ بما لديهم من أموال عينيَّة أو نقديَّة على شكل ودائع بنكيَّة تتمُّ العودة إليها والاستفادة منها في أيِّ وقتٍ شاءوا، وذلك كنوعٍ من الاحتفاظ بهذه الودائع، وهي من النَّشاطات الَّتي يقوم بها أيُّ بنك، ولا يُستبعد أن تكون الغاية من وراء تلك الخطوة هي معرفة ما لدى سُكَّان الولاية من أملاك، وثروات خاصَّة بهم.

وبعد سقوط الدَّولة في عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م تمَّ نقل ملكيَّة هذا الفرع إلى الدَّولة العراقيَّة بتاريخ ١٣٨٢/٨/٦هـ الموافق ١٩٦٣/١/١م، وتغيير مسمَّاه رسميًا إلى بنك الاعتماد العراقي، وذلك برأسمال قدره مليون دينار، وبلغ عدد الفروع التَّابعة له نحو عشرة فروع في مختلف مناطق العراق[٢].

يُشار إلى أنَّ العراق قد شهدَ وجود البنوك الأجنبيَّة قُبيل تأسيس البنك فيها، ومن ضمنها البنك الشاهنشاهي الفارسي[٣] الَّذي تمَّ افتتاح فرعيه في ولاية بغداد في عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م، وفي ولاية البصرة عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩١م، وقد اضطر القائمون عليه على تقليص نشاطات هذا البنك بإغلاقهم تلك الفرعين في العراق بصورة نهائيَّة على إثر الاتِّفاق الَّذي تمَّ مع مسؤولي البنك العثماني، شريطة أن يحتفظ البنك العثماني بنشاطاتهِ داخل العراق فقط من دون أن يكون له

(١) الدليل العراقي الرسمي لعام ١٩٣٥-١٩٣٦م (بغداد: مطبعة الأمين،١٣٥٤هـ)، ٨٣٣.

(٢) فليّح الغزي، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية، بغداد،١٣٩٥هـ، ٦٥.

(٣) تم تأسيس هذا البنك في عام ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م في مدينة لندن، برأسمال مقداره ٦٥٠ ألف جنيه إسترليني واحتياطي بلغ ٢٢٠ ألف جنيه إسترليني، مع ضمانات تُقدّر بمليون جنيه إسترليني، وكان له فروع في مختلف مناطق إيران؛ صحيفة الأوقات البصرية، العدد ٣٦٥٣، ١١/١١/ ١٣٣٧هـ، ١٣-١٤؛ الدليل العراقي الرسمي لعام ١٩٣٥-١٩٣٦م، ١٠٣٦.

وجود في إيران، على أنَّ يقوم كلٌّ منهما بالأعمال الَّتي تخصُّ الطَّرف الآخر في العراق وإيران، مقابل عمولة قدرها ١,٨٪، وقد أصبح فيما بعد يُعرف بالبنك البريطاني للشَّرق الأوسط[١].

ويبدو أنَّ تواجد كُلٍ من إداريّ البنك في مدينة لندن قد سهّل الكثير من شروط الاتفاق بينهما على التفاوض والانسحاب، ولا أستبعد أن مثل هذا الإجراء كان بهدف تهيئة البيئة الاقتصادية للبنك العثماني من وجود أي منافسين له في العراق، وهذا ما جعل القائمون في فرع ولاية بغداد يقومون بممارسة أعمالهم دون أي مصاعب وجدوها.

ثمَّ تتابع بعد ذلك إنشاء البنوك في العراق، ومنها البنك الشَّرقي المحدود[٢]، وكان افتتاح فرعه الأوَّل في ولاية بغداد في عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م، وذلك برأسمال مخصَّص لهذا الفرع، مقداره مئة وخمسون ألف دينار، وأوكلت إليه جميع الأعمال الحكوميَّة والمصرفيَّة، حتَّى تمَّ تأسيس مصرف الرَّافدين[٣]، ثمَّ تتالى افتتاح الفروع؛ بهدف تحسين النَّشاط المصرفي في العراق[٤].

وقد مارس فرع البنك في ولاية بغداد بعد إنشائهِ مجموعةً من النَّشاطات الاقتصاديَّة؛ ومنها ما يلي:

١/ النَّشاط المصرفي

ونعني بهذه الأنشطة ما يُمكن تقديمه من إدارة البنك في هذا الفرع للأهالي، من أعمال مصرفيَّة؛ بما في ذلك فتح الحسابات الجارية لجميع العملاء، وتقديم المرتبات الحكوميَّة للموظَّفين من سُكَّان الولاية.

(١) ألكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ١٠٤.

(٢) تم تأسيس هذا البنك في عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٩م في مدينة لندن، برأسمال مقداره ٣٠٠ ألف جنيه إسترليني، واحتياطي بلغ مليون جنيه إسترليني، مع وجود ضمانات مقدارها ٥,٨٨٥,٠٠٠ مليون جنيه إسترليني، وله فروع في الولايات العثمانيَّة. فرقان الجدعان، دور الشركات الأجنبية في نشأة قطاعات النقل والتِّجارة والبنوك في العراق ١٨٥٠-١٩٢٥م، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، جامعة القادسية، ع. ٦ (٢٠٢٢م)، ٧٦٤.

(٣) محمد العزاوي، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨م)، ٧٢.

(٤) فليّح الغزي، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، ٦٥.

وتشير إحدى الوثائق العثمانيَّة إلى امتناع فرع البنك العثماني في بغداد عن تأدية مرتَّبات الموظَّفين المتقاعدين، والمسجَّلين في صندوق التَّقاعد المدني في الولاية المذكورة، من خلال مبلغٍ مالي قدره مئة وأربعون ألف ليرة، تمَّ استلامه من نظارة الماليَّة العامة في إسطنبول، مع رفض تسوية العجز المالي الشَّهري على تلك المرتبَّات البالغة ثلاثمئة ألف قرش، وبالرُّغم من التَّحذيرات الصَّادرة من نظارة الماليَّة إلى إدارة البنك، بعدم إلحاق أيِّ أضرار بالخزينة مستقبلًا، إلَّا إنَّ إدارة البنك قامت بالحجز على المبلغ المذكور، ورفض التَّصرُّف فيه بأيِّ شكلٍ كان(١)، وبعد المشاورات الَّتي جرت بين دائرة الصَّدارة العظمى، والإدارة العامة للبنك العثماني، جرى إبلاغ فرع بغداد على القيام بالمهام المناطةِ به، مع ضرورة توفير الموارد اللَّازمة له، من أجل عدم وقوع أيِّ خلل(٢).

ويتَّضح لنا من خلال النَّظر إلى هذه الوثائق، الدَّور الاقتصادي الَّذي كان يقوم به فرع البنك العثماني في ولاية بغداد في هذا المجال، فمن خلاله كان يتمُّ صرف المستحقَّات للموظَّفين الَّذين انتهت فترة عملهم بعد تجاوز فترة الخدمة المعمول والمسموح بها، في صورةٍ تُعبِّر عن مدى مواكبة التَّطوُّر المصرفي، لما كان معمول به في القارَّة الأوروبيَّة، وأمَّا في ما يتعلَّق برفض إدارة البنك في ولاية بغداد في القيام بالالتزامات الماليَّة المفروضةِ عليه، ربما كانت نابعة من تأخُّر تحصيل الواردات الماليَّة تجاه تلك الأعمال، وربَّما الأوضاع العامة الَّتي عاشتها الدَّولة العثمانيَّة، وفي العاصمة إسطنبول في تلك الفترة خاصَّةً، قد ألقت بظلالها على الشُّؤون الاقتصاديَّة على بقيَّة الولايات التَّابعة لها.

(١) أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، BEO 1573/117948، ١٣١٨/٦/٢٩هـ؛ أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، BEO 1573/117948/ ٦/١٦/ ١٣١٨هـ؛ خطابات بشأن قيام صندوق التقاعد المدني العثماني بإيداع مبلغ مالي لدى فرع البنك العثماني ببغداد، ومطالبته بتسوية العجز المالي الموجود في معاشات الموظفين.

(٢) أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، BEO 2110/158198، ٤/١٢/ ١٣٢١هـ، إشعار من فرع البنك العثماني= =بولاية بغداد بتسوية معاشات الموظفين، والإشارة إلى المبلغ الَّذي تم إيداعه لدى فرع البنك.

٢/ نشاط التَّمويل والإقراض

يُمثِّل هذا النَّشاط حجر الأساس الَّذي قام عليه البنك منذ عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م، وعليه فقد تمَّ افتتاح العديد من الفروع في مختلف الولايات التَّابعة للدَّولة، واحتلَّ موقعًا مميَّزًا لدى جميع رجال الدَّولة، ومراكزها الإداريَّة.

فبعد تدهور الأوضاع الاقتصاديَّة في ولاية بغداد في إحدى الفترات، لجأ القائمون فيها إلى مخاطبة نظارة الماليَّة في الولاية نفسها، والتَّأكيد عليهم لصرف مستحقَّات منسوبي الشُّرطة العسكريَّة لديهم في الولاية بصورة منتظمة، وهو ما يعود بالنَّفع في تحقيق الأمن والسِّلم فيها، مع إيجاد تسوية عاجلة لتلك المبالغ مع إدارة البنك العثماني في تلك الولاية عن طريق الاقتراض(١)، وهنا يتبيّن لنا مجموعة من المقاصد الَّتي تتمثَّل في أهمِّيَّة انتظام صرف الاستحقاق المادي لموظَّفي الولاية، والعاملين في شؤون الأمن، وحفظ النِّظام خاصَّةً، ما يُساهم في استتباب الأمن، ورخاء المعيشة، واستتباب الأمور فيها، وقيامهم دائمًا في تنفيذ الواجبات المطلوبة منهم، من دون أيِّ تأخير، كما أنَّ نجاح فرع البنك في ولاية بغداد في حلِّ الأزمات الاقتصاديَّة المتكرِّرة في هذهِ الولاية، دليل على تمكُّنه من إبقاء الولاية في دائرة الأمان، بعيدًا من الأزمات السِّياسيَّة.

وحين اضطرَّ القائمون في ولاية بغداد إلى شراء باخرة بحريَّة من إحدى المصانع البريطانيَّة في العاصمة لندن، وذلك بتكلفة تُقدَّر بنحو سبعة آلاف ليرة ذهبيَّة؛ كانوا يدركون أنَّ القدرة الماليَّة لدوائر البلديَّات لا تسمح لها بتوفير مثل تلك المبالغ الكبيرة، وعليه يتوجَّب اقتراض هذا المبلغ من فرع البنك في بغداد، أو يتمُّ شراؤها من قبل الإدارة النَّهريَّة، وعليه يتوجَّب الإسراع في توفير المبلغ المقترض لدائرة البلديَّة قبل فوات الوقت المحدَّد من إدارة المصنع الَّذي سوف يقوم ببيع الباخرة، في حال عدم الإيفاء بالمبلغ المطلوب(٢).

---

(١) أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، DH.MKT 2620/00067 ١٣٢٦/٩/٥هـ، خطاب من دائرة مكاتبة الداخلية إلى نظارة الماليَّة في ولاية بغداد بشأن إعطاء معاشات الشرطة العسكرية بولاية بغداد بصورة منتظمة.

(٢) أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، BEO 3908/293056، ١٣٢٩هـ، برقية مرفوعة من بلدية بغداد إلى السفارة= =العثمانيَّة في لندن حول توفير الأموال من فرع البنك العثماني ببغداد لتمويل شراء الباخرة.

ويبدو أنَّ إقدام المسؤولين على شراء الباخرة بهذا الثَّمن الباهظ، قد جاء بهدف تطوير حركة الملاحة في الولاية، ونقلها إلى مرحلة متطوِّرة لزيادة التَّبادل التِّجاري مع بقيَّة الولايات المجاورة، فوجدوا أنَّ خير معينٍ لهم على مدى الأعوام الماضية، هو فرع البنك الَّذي كان يُساهم في إنجاز متطلّباتهم من دون أيِّ عقباتٍ تُذكر، فهي الجهة التَّمويليَّة القادرة على إنجاز هذهِ الصَّفقة، ومنحها علامة النَّجاح.

٣/ النَّشاط العسكري

ويُقصد به الدَّور الَّذي قام به فرع البنك، لإمداد الجيش التَّابع لولاية بغداد في أيِّ مواجهةٍ عسكريَّةٍ تتطلَّب الدَّعم المادي، وبهذا تتمُّ إماطة اللِّثام عن أحد أبرز النَّشاطات الَّتي كان يقوم البنك بتمويلها ودعمها.

كانت إحدى صور هذا الدَّعم ما قام بهِ فرع البنك في ولاية بغداد، من تسوية لمعاشات العساكر في تلك الولاية، والبالغة إجمالًا نحو خمس آلاف ليرة، وذلك استجابة للطَّلب الصَّادر من الولاية، والمبني على طلب فرع نظارة الماليَّة في بغداد، مقابل التَّعهُّد بالحصول على الواردات الماليَّة الكافية لمدَّةِ ثلاثة أشهر من إدارة الأملاكِ والأراضي، على أن تكون نسبة الفائدة من تلك العمليَّة الَّتي يحصل عليها فرع البنك ما يُقدَّر بسبعة في المئة[١]، ويتَّضح لنا أنَّ إدارة الفرع لم تكن ممانعة في توفير المبلغ المطلوب، مقابل الجدّيَّة من إدارة الولاية على سداد المبلغ خلال فترة زمنيَّة واضحة، ولعلَّ التَّحديد الزَّمني المتَّفق عليه بين الطَّرفين؛ بسبب خوف مسؤولي الفرع من عدم التزام موظَّفي الولاية بتحصيل الواردات، كما أنَّ فرض نسبة الفائدة من قبل إدارة فرع البنك، قد تكون للبحث عن مداخيل ماليَّة عالية، والاستفادة بأقصى ما يُمكن من ثروات الولاية.

وما يوضِّح الأهمِّيَّة الَّتي كان يقوم بها فرع البنك في ولاية بغداد أنَّه عملَ على إرسال الأموال اللَّازمة للجيش السُّلطاني السَّادس[٢] المرابط في الجزيرة العربيَّة، وكان مقدار تلك المبالغ المرسلة

(١) أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، BEO 3542/266032، ٤/٢١/ ١٣٢٧هـ، طلب مقدم من والي بغداد لإدارة البنك العثماني في الولاية من أجل تسوية معاشات العساكر السُلطانية في الولاية.

(٢) تم تأسيس هذا الجيش في عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٨م، بمسمى (آلتنجي أوردي همايوني)، واتخذ من ولاية بغداد مقرًا له،

تُقدَّر بنحو خمسة وعشرين ألف قرش، وذلك دعمًا له في المواجهات العسكريَّة الواقعة في منطقة القصيم(١).

ويتبيَّن لنا من خلال مقارنة تاريخ هذه الوثيقة مع الأحداث العسكريَّة الَّتي جرت في منطقة القصيم، أنَّ الدَّعم المالي المقدَّم من فرع البنك في ولاية بغداد قد جاء لدعم الحملات العسكرية العثمانية(٢) الَّتي كانت تحت إمرة آل رشيد المنافسين للملك عبد العزيز آل سعود، وذلك في إطار النِّزاع السِّياسي والعسكري بين الطَّرفين على بسط النُّفوذ، وإثبات القوَّة في المنطقة، فجاء هذا الدَّعم للمحافظة على نفوذ آل رشيد في وسط الجزيرة العربيَّة، وإيقاف نفوذ الملك عبدالعزيز، ولعلَّ قيام إدارة فرع البنك بتقديم الدَّعم المالي لهذا الجيش تحديدًا، يعود لعاملٍ مهمٍّ يتمثَّل في أنَّ مقرَّ القيادة العسكريَّة له يقع في ولاية بغداد، فمن باب أولى أن يقوم بمساندة الجيش السُّلطاني لهذه الولاية، وما يتبع له من مناطق ونواحي تقع ضمن الحدود الجغرافيَّة لهذا الجيش.

٤/ النَّشاط الصُّحِّي

وهو من ضمن المهام الرَّئيسة الَّتي يعمل فيها الوالي على اتِّخاذ التَّدابير الوقائيَّة، من أجل توفير الحماية الطِّبيَّة لسُكَّانها.

وفي عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٩م، تمَّ إرسال برقيَّة صادرة من ولاية بغداد إلى مديريَّة فرع البنك في بغداد، لاتِّخاذ التَّدابير الصُّحِّيَّة اللَّازمة بحقِّ المتوجِّهين لهذهِ الولاية، والقادمين منها، وذلك بناءً على الاضطرابات القائمة فيها، مع إعداد بيان تفصيلي شامل حول هذهِ الإجراءات(٣).

=وتم توزيع وحدات هذا الجيش في البصرة والموصل. سالنامة ولاية بغداد، ١٩٠٠م، ٢٥٣.

(١) أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، BEO 2588/194087، برقية موجهة من والي بغداد إلى الصدر الأعظم بشأن قيام البنك العثماني في بغداد بتحويل المبالغ المطلوبة للجيش السادس في القصيم، ٣/٢٧/ ١٣٢٣هـ.

(٢) وهذه الحملات كانت بقيادة فيضي باشا، ثم أسندت لصدقي باشا ومن بعده لسامي باشا الفاروقي، والتي كان= مصيرها في نهاية الأمر هو السماح لها بالرحيل؛ عبدالله السبيعي، المواجهة العسكرية بين العثمانيين وعبدالعزيز آل سعود ١٣٢٢-١٣٢٤هـ/١٩٠٤-١٩٠٦م، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، ع. ٧ (٢٠١٢م)، ٣٤٠-٣٤٢.

(٣) أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، BEO 3111/233294، برقية ولاية بغداد المرسلة إلى إدارة فرع البنك العثماني في

ويبدو أنَّ المقصود من تلك الاضطرابات هو تفشِّي بعض الأوبئة؛ مثل: الطَّاعون، والكوليرا، والحمَّى، والتيفوئيد، والملاريا، والَّتي انتشرت في ولاية بغداد؛ بسبب الزُّوَّار من إيران والهند، ويُمكن إيعاز ذلك للأسباب الآتية:

١- ضعف التَّدابير الصِّحيَّة المتَّخذة، سواءً من الإدارة المحليَّة الحكوميَّة، أو من الدَّوائر الصُّحيَّة نفسها.

٢- ضعف الوعي الصُّحّي لدى سُكَّان الولاية في اتِّباع الإجراءات الَّتي تُساهم في الحدِّ من انتشار مثل هذهِ الأوبئة.

٣- ندرة المستشفيات، وقلَّة الكوادر الطُّبيَّة الموجودة في الولاية[١]، وبالرُّغم من عدم كشف هذا المصدر حول سبب إسناد هذا الأمر إلى فرع البنك العثماني في بغداد؛ إلَّا إنَّنا نعتقد أنَّه كان بهدف إلزام إدارة هذا الفرع بتبنِّي النَّظر في الشُّؤون الصُّحيَّة بالولاية، ورعايتها، والعمل على تطويرها، وتزويدها بأحدث الإمكانيَّات المتاحة الّتي تعمل على التَّقليل من انتشار تلك الأوبئة في تلك الولاية، والمناطق التَّابعة لها، بما في ذلك بناء المستشفيات والمحاجر الصُّحيَّة؛ للرَّفع من مستوى الجودة الصُّحيَّة فيها؛ حتى تكون بيئة جاذبة، ويُمكن العيش فيها بسلام.

خامسًا: نتائج الدِّراسة

توصَّل الباحث في هذه الدِّراسة إلى مجموعة من النَّتائج؛ أبرزها:

١- كانت هناك محاولات مستمرَّة منذُ نشأة الدَّولة العثمانيَّة، لإصلاح النِّظام النَّقدي، لكونه يمثِّل الرَّكيزة الأساس في المجال الاقتصادي؛ إلَّا إنَّها لم تنجح بالقدر الَّذي كانت عليه الدَّولة من المسؤوليَّة والاتِّساع الجغرافي.

=بغداد فيما يتعلق بالإجراءات الصحية الَّتي يجب القيام بها، ١٣٢٦هـ.

(١) ياسين شكري، ولاية بغداد ١٨٧٢-١٩٠٩م دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصاديَّة، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب بجامعة الموصل، ١٤١٥هـ، ٨٤-٨٩.

٢- أدَّت مجموعة من الظُّروف السِّياسيَّة، والعسكريَّة، والاقتصاديَّة في الدَّولة العثمانيَّة إلى البحث عن حلول لتوفير مؤسَّسة إقراض ماليَّة، تحظى بثقة من قبل الدُّول الأوروبيَّة، فوجدوا ضالتهم المنشودة في تأسيس البنك العثماني عام ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م.

٣- ممارسة فرع البنك العثماني في ولاية بغداد لمجموعة من الأنشطة الاقتصاديَّة في المجال النَّقدي والمصرفي، وهذا يعود إلى الخبرة الكافية الَّتي تحلَّى بها موظَّفو الفرع، الأمر الَّذي كان له نتائج إيجابيَّة في مسيرة هذا الفرع، واستمراره حتَّى بداية الحرب العالميَّة الأولى، وقد أدَّى هذا النَّجاح في تكليف إدارة هذا الفرع إلى افتتاح الفروع الأخرى في الموصل والبصرة.

٤- أسهم فرع البنك العثماني في بغداد بتطوُّر النَّشاط النَّقدي والمصرفي في الولاية، وذلك بما يتواكب مع الأنظمة الحديثة آنذاك، ما أنهى الاعتماد على مكاتب الصِّرافة الَّتي كانت تقوم باستغلال حاجة الأهالي للحصول على فوائد ماليَّة عالية.

٥-ربما أن الرَّأسمال الَّذي تأسَّس به البنك العثماني هو السَّبب الرَّئيس الَّذي جعله البنك الرَّسمي للدَّولة العثمانيَّة، ويفوق غيره من البنوك الأخرى، وتحديدًا في ولاية بغداد؛ مثل: البنك الشاهنشاهي، والبنك الشَّرقي، فكان التزام القائمين على هذا البنك بتوفير قروض التَّمويل للدَّولة، وإنشاء المركز الرَّئيس في إسطنبول، له دور مهم في بروزِه، واكتسابِه الثِّقة من قبل حكومة إسطنبول.

٦- تعدُّد الأدوار الَّتي قام بها فرع البنك في ولاية بغداد، يُعطينا دليلًا على أهمِّيَّة النَّشاطات الَّتي لعبها هذا الفرع في تاريخ الولاية منذ إنشائه، فلم ينحصر على الأنشطة المصرفيَّة والتَّمويليَّة للمشاريع الخدميَّة في الولاية؛ بل كان له دور في النَّواحي العسكريَّة والصُّحيَّة، ما يساعدنا في معرفة الجهة الَّتي تقف خلف تلك النَّشاطات.

٧-نجاح فرع البنك العثماني في ولاية بغداد -منذ تأسيسه- في المساهمة في تغطية العجز المالي بميزانيَّة الولاية، وهذا يدلُّنا على تبوُّأ هذا الفرع للشُّؤون الاقتصاديَّة في هذه الولاية.

٨–ساهمت الإدارة البريطانيَّة للبنك العثماني في استمراره، ومزاولة نشاطاته بعد انحسار النُّفوذ العثماني على العراق، وانتهاء مرحلة الصِّراع العسكري الَّتي بدأت في أثناء قيام الحرب العالميَّة الأولى.

٩–أدرك المسؤولون في الحكومة العراقيَّة مدى الاستفادة من الَّذي خلَّفه فرع البنك العثماني في ولاية بغداد، من خلال رأسماله المتبقِّي بعد السَّيطرة البريطانيَّة، فعملوا على تحويله لأحد المصارف الحكوميَّة لهم، مع توفير وسائل الدَّعم الكافَّة الممكنة لاستمراره، وهذا يدلُّنا على حجم الفائدة الَّتي خلَّفتها إدارة الفرع في بغداد تحديدًا، والعراق بشكلٍ عام.

١٠– تحوُّل فروع البنك في ولايات العراق بغداد والبصرة إلى مراكز للنُّفوذ الأجنبي، وهذا دليل على السِّباق السِّياسي والاقتصادي بين هذهِ القوى للسَّيطرة على المنطقة.

المراجع

المراجع العربية:

المصادر والمراجع العربية:

أحمد باش أعيان، موسوعة تاريخ البصرة (لندن: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م).

أسامة العاني، الأوضاع الاقتصاديَّة في بغداد إبان العهد الأخير من الخلافة العثمانيَّة ١٨٧٣-١٩١٧م، دورية كان التاريخية، العراق، ع. ٥٢ (٢٠٢١م).

بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا والعراق ١٨٥٠-١٩٥٨م (دمشق: المطبعة القومية للفكر والثقافة، ١٩٦٧م).

جميل النجَّار، الإدارة العثمانيَّة في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م (القاهرة: مكتبة مدبولي،١٤١١هـ).

جون لوريمر، دليل الخليج (الدوحة: د.م، د.ت).

حسان حلاق وعباس صباغ، المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانيَّة ذات الأصول العربية والفارسية والتركية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٩م).

حسن النجفي، القاموس الاقتصادي (بغداد: مديرية مطبعة الإدارة المحلية، ١٩٧٧م).

خالد الجندي، النظام المالي وأجهزته الإدارية والمسكوكات في الدولة العثمانية (بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٢٣م).

خلدون معروف، الأقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٢ (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥م).

خليل إينالجك ودونالد كوترات، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانيَّة، ترجمة: عبداللطيف الحارس، (بيروت: دار المدار، ٢٠٠٧م).

خليل علي مراد، تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدَّولة العثمانيَّة ١٨٥٤-١٩١٤، مجلة دراسات تركية، جامعة الموصل، ع.٢ (١٩٩١م).

خورشيد أفندي، ولاية البصرة من كتاب سياحتنامه حدود- جولة في المناطق الحدودية بين الإمبراطورية العثمانيَّة وبلاد فارس، ترجمة: نوري السامرائي (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠م).

الدستور العثماني، ترجمة: نوفل نعمة الله نوفل (بيروت: د.م، ١٣٠١هـ).

الدليل العراقي الرسمي لعام ١٩٣٥-١٩٣٦م (بغداد: مطبعة الأمين،١٣٥٤هـ)، ٨٣٣.

سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ).

سيد محمد السيد، النُّقود العثمانيَّة تاريخها وتطورها ومشكلاتها (القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٣م).

شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانيَّة، ترجمة: عبد اللطيف الحارس (بيروت: دار المدار، ٢٠٠٥م).

صالح سعداوي، مصطلحات التاريخ العثماني (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٣٧هـ).

صحيفة الأوقات البصرية، العدد ٣٦٥٣، ١١/١١/ ١٣٣٧هـ.

صحيفة الرقيب، العدد ١٣٥، ١٣٢٨هـ.

صحيفة الزوراء، العدد ٢١١، ١٠/٢٥/ ١٢٨٨هـ، العدد ١٨٨٩، ٩/١٤/ ١٣١٤هـ.

صحيفة الموصل، العدد ١٧٩٠، ٣/١٩/ ١٣٢٧هـ، العدد ١٢١١٢، ٧/٩/ ١٣٣٧هـ.

صحيفة صدى بابل، العدد ٢٤، ١/١٧/ ١٣٢٨هـ، العدد ٤٨، ١٣٢٨هـ.

عبد العزيز نوار، داوود باشا والي بغداد (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م).

عبدالقديم زلّوم، الأموال في دولة الخلافة (بيروت: دار الأمّة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م).

عبدالله السبيعي، المواجهة العسكرية بين العثمانيين وعبدالعزيز آل سعود ١٣٢٢-١٣٢٤هـ/١٩٠٤-١٩٠٦م، مجلة الخليج للتاريخ والآثار، ع. ٧ (٢٠١٢م).

غانم محمد علي، النِّظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩-١٩١٤م، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب بجامعة الموصل، (١٤٠٩هـ).

فرقان الجدعان، دور الشركات الأجنبية في نشأة قطاعات النقل والتِّجارة والبنوك في العراق ١٨٥٠-١٩٢٥م، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، جامعة القادسية، ع. ٦ (٢٠٢٢م).

فليّح الغزي، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية، بغداد، (١٣٩٥هـ).

الكسندر أداموف، ولاية البصرة في حاضرها وماضيها، ترجمة: هاشم التكريتي (بغداد: دار ميسون للطباعة والنشر، ١٩٨٢م).

مجلة لغة العرب، بغداد، ١٣٣٢هـ، ٨: ٤٤٤.

مجموعة من المؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي (إسطنبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، ١٩٩٩م).

محمد العزاوي، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨م).

مهدي البستاني، الوعي القومي العربي في العراق خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة الفقه، النجف، ع. ٢ (١٩٨٣م).

مؤلف مجهول، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، (إسطنبول: مطبعة الجوائب، ١٢٩٥هـ).

ميثم الجبوري، النشاط المصرفي في العراق خلال الحكم العثماني المتأخر والاحتلال البريطاني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، ع. ١ (٢٠١٦م).

نزيه حمّاد، معجم المصطلحات الماليَّة والاقتصاديَّة في لغة الفقهاء (دمشق: دار القلم للطباعة، ١٤٢٩هـ).

هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣م).

جون لوريمر، دليل الخليج (الدوحة: د.م، د.ت).

ياسين شكري، ولاية بغداد ١٨٧٢-١٩٠٩م دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصاديَّة، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب بجامعة الموصل، (١٤١٥هـ).

الوثائق والسالنامات والبرقيات:

إبراهيم فاضل، عثمانلى بانقه سى، حقوق فاكولته مجموعه سى، يكى مطبعه، إستانبول، صابى ٢١، ١٩٢٦م، ١٠٧٢.

إبراهيم فاضل، عثمانلي بانقه سى، حقوق فاكولته مجموعه سى، صابي ٢١، إسطنبول، ١٩٢١.

أرشيف رئاسة الوزراء في إسطنبول، *BEO 1573/117948*، *BEO 2110/158198*، *BEO 2588/194087*، *BEO 3111/233294*، *BEO 3542/266032*، *BEO 3908/293056*، *DH.MKT 1201/67*، *DH.MKT 2620/00067*.

إشعار البنك في ولاية بغداد بتسوية معاشات الموظَّفين، والإشارة إلى المبلغ الَّذي تمَّ إيداعه لدى فرع البنك، *BEO 2110/158198*، بتاريخ ١٢/٤/ ١٣٢١هـ.

إفادة مقدَّمة من مدير شعبة البنك في ولاية بغداد إلى نظارة الماليَّة بشأن السَّفر إلى الموصل، وافتتاح فرع البنك فيها، *DH.MKT 1201/67*، بتاريخ ٢١/٨/١٣٢٥هـ.

برقيَّة مرسلة من ولاية بغداد المرسلة إلى إدارة فرع البنك في الولاية نفسها، فيما يتعلَّق بالإجراءات الصُّحيَّة الَّتي يجب القيام بها، *BEO3111/233294*، ١٣٢٦هـ.

برقيَّة مرفوعة من بلديَّة ولاية بغداد إلى السَّفارة العثمانيَّة في لندن حول توفير الأموال من فرع البنك ببغداد لتمويل شراء الباخرة، *BEO 3908/293056*، ١٣٢٩هـ.

برقيَّة موجهة من والي بغداد إلى الصَّدر الأعظم بشأن قيام البنك في بغداد بتحويل المبالغ المطلوبة للجيش السَّادس في القصيم، *BEO2588/194087*، ٢٧/٣/ ١٣٢٣هـ.

خطاب مرفوع من دائرة مكاتبة الدَّاخلية إلى نظارة الماليَّة في ولاية بغداد بشأن إعطاء معاشات الشُّرطة العسكريَّة بولاية بغداد بصورة منتظمة، *DH.MKT2620/00067*، ٥/٩/ ١٣٢٦هـ.

خطابات مرسلة من صندوق التَّقاعد المدني بإيداعِ مبلغٍ ماليٍّ لدى فرع البنك ببغداد، ومطالبته بتسوية العجز المالي الموجود في معاشات الموظَّفين*BEO1573/117948*، بتاريخ ١٣١٨/٦/٢٩هـ، *BEO 1573/117948*، بتاريخ ١٣١٨/٦/١٦هـ.

سالنامات ولاية بغداد للأعوام (١٨٩٢م، ١٩٠٠م، ١٩٠٢م، ١٩٠٦م، ١٩٠٧م، ١٩٠٨م، ١٩١٠م).

سالنامة ولاية الموصل لعام ١٩١٢م.

سالنامة ولاية بغداد، ١٩٠٠م، ٢٥٣.

سالنامة ولاية بغداد، ١٩٠٧م، ٣٤٣.

طَّلب مقدَّم من والي بغداد لإدارة البنك في ولاية بغداد من أجل تسوية معاشات العساكر في الولاية، *BEO 3542/266032 LY3*، بتاريخ ١٣٢٧/ ٤/ ٢١هـ.

References:

A group of authors, The Ottoman Empire, History and Civilization, translated by: Saleh Saadawi (Istanbul: Research Center for Islamic History, Arts and Culture, 1999).

Abdul Aziz Nawar, Daoud Pasha, Governor of Baghdad (Cairo: Dar Al-Katib Al-Arabi for Printing and Publishing, 1968).

Abdul Qadim Zaloum, Money in the Caliphate State (Beirut: Dar Al-Umma for Printing, Publishing and Distribution, 2004).

Abdullah Al-Subaie, The Military Confrontation between the Ottomans and Abdulaziz Al Saud 1322-1324 AH / 1904-1906 AD, Al-Khaleej Journal of History and Antiquities, p. 7 (2012).

Admirality (official publication), Mesopotamia handbook, vol 1, 1918.

Ahmed Bash Aayan, Encyclopedia of the History of Basra (London: Dar Al-Hekma for Publishing and Distribution, 2019 AD).

Al-Aqaat Al-Basri newspaper, Issue No. 3653, 11/11/1337 AH.

Alexander Adamov, Basra Province in Its Present and Past, translated by: Hashim Al-Takriti (Baghdad: Maysoon Printing and Publishing House, 1982).

Al-Raqib Newspaper, Issue 135, 1328 AH.

Al-Zawraa Newspaper, Issue No. 211, 10/25/1288 AH, Issue No. 1889, 9/14/1314 AH.

Andre Autheman, The Imperial Ottoman Bank (Istanbul: Ottoman Bank Archives And research centre, 2002).

Andre Autheman, The Imperial Ottoman Bank.

Andre Authemen, The Imperial Ottoman Bank.

Anonymous author, Kanz al-Raghāb fi Muntakhab al-Jawa'ib, (Istanbul: Al-Jawa'ib Press, 1295 AH).

Arab Language Journal, Baghdad, 1332 AH, 8: 444.

Badr al-Din al-Sibai, Spotlight on Foreign Capital in Syria and Iraq 1850-1958 AD (Damascus: National Press for Thought and Culture, 1967).

Charles Issawi, The Economic History of The Middle East 1800-1914 (Chicago: Columbia University,1975).

Falih Al-Ghazi, Bank credit and its role in the Iraqi economy, Master's thesis submitted to the College of Administration and Economics at Al-Mustansiriya University, Baghdad, (1395 AH).

Furqan Al-Jadaan, The role of foreign companies in the emergence of the transport, trade and banking sectors in Iraq 1850-1925 AD, Iraqi Journal for Human, Social and Scientific Research, Al-Qadisiyah University, A. 6 (2022).

Ghanem Muhammad Ali, The Ottoman Financial System in Iraq 1839-1914 AD, Master's thesis submitted to the College of Arts at the University of Mosul, (1409 AH).

Halil Inalcik and Donald Cotrat, The Economic and Social History of the Ottoman Empire, translated by: Abdul Latif Al-Haris, (Beirut: Dar Al-Madar, 2007).

Hassan Al-Najafi, Economic Dictionary (Baghdad: Directorate of the Local Administration Press, 1977).

Hassan Hallaq and Abbas Sabbagh, The Comprehensive Dictionary of Ayyubid, Mamluk, and Ottoman Terms of Arabic, Persian, and Turkish Origins (Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayin, 1999).

Hershlag, An Introduction to the Modern Economic History of the Middle East, translated by: Mustafa Al-Husseini (Beirut: Dar Al-Haqiqa, 1973).

Hüseyin Al, osmanlı finans sisteminde modernleşme (Istanbul: Türkiye Cumhuriyeti Merkez Bankası, 2014).

Hüseyin Al, osmanlı finans sisteminde modernleşme,

J. sultan. Coins of the ottoman empire and the Turkish republic a detailed catalogue of the jem sultan collection (California: thousand oaks, 1977).

Jamil Al-Najjar, The Ottoman Administration in the Baghdad Province from the Era of Governor Midhat Pasha to the End of Ottoman Rule 1869-1917 AD (Cairo: Madbouly Library, 1411 AH).

John Lorimer, Gulf Guide (Doha: N.D).

Khaldun Maarouf, The Jewish Minority in Iraq between 1921-1952 (Baghdad: Center for Palestine Studies, 1975).

Khaled Al-Jundi, The Financial System, Its Administrative Bodies, and Coins in the Ottoman Empire (Beirut: Modern Book Foundation, 2023).

Khalil Ali Murad, The penetration of foreign capital into the Ottoman Empire 1854-1914, Journal of Turkish Studies, University of Mosul, No. 2 (1991).

Khurshid Effendi, The Province of Basra, from the book Sayahtnamah Borders - A Tour of the Border Regions between the Ottoman Empire and Persia, translated by: Nouri al-Samarrai (Basra: Center for Arabian Gulf Studies, 1980).

Mahdi Al-Bustani, Arab National Awareness in Iraq during the First Half of the Nineteenth Century, Journal of Jurisprudence, Najaf, p. 2 (1983).

Maitham Al-Jubouri, Banking activity in Iraq during the late Ottoman rule and British occupation, Journal of Human Sciences, University of Babylon, p. 1 (2016).

Mosul Newspaper, Issue No. 1790, 3/19/1327 AH, Issue No. 12112, 7/9/1337 AH.

Muhammad Al-Azzawi, Towards a Socialist Banking System in Iraq (Baghdad: Dar Al-Hurriya, 1978).

Nazih Hammad, A Dictionary of Financial and Economic Terms in the Language of Jurists (Damascus: Dar Al-Qalam Printing, 1429 AH).

Nicoara Bealdieanu, les actes des premiers sultans conserves Mehmed ii et bayzed ii (Pariz: publications de la Bibliotheque natinale, 1960).

Nihat Yilmaz, osmanlı itibari mali bankası, yüksek lisans tezi (Istanbul: Istanbul üniversitesi sosyal bilimler enstitüsü, 2009).

Onur Çapar, Fransız Gazetelerine Göre Osmanlıda bir Fransız Kredi kuruluşu: Credit Generale Ottomane Itibar-umumi Bankası, Dokuz Eylül üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü dergisi, 23,4,2021.

Osama Al-Ani, Economic Conditions in Baghdad During the Last Era of the Ottoman Caliphate 1873-1917 AD, Cannes Historical Periodical, Iraq, p. 52 (2021 AD).

Philip Remler. Ottoman isfendiyarid and eretnid coinage: a currency community in fourteenth century Anatolia. American Numismatic society museum notes (California: American Numismatic Association, 1980).

Rudi paul linder, " A silver Age in seljuk Anatolia" in A festschrift presented to Ibrahim Artuk on the occasion of the 20 th (Istanbul: Turkish Numismatic society, 1988).

Sada Babel newspaper, Issue 24, 1/17/1328 AH, Issue 48, 1328 AH.

Saleh Saadawi, Terms of Ottoman History (Riyadh: King Abdulaziz House, 1437 AH).

Sayyid Muhammad al-Sayyid, Ottoman Coins: Their History, Development, and Problems (Cairo: Library of Arts, 2003).

Shawkat Pamuk, The Financial History of the Ottoman Empire, translated by: Abdul Latif Al-Haris (Beirut: Dar Al-Madar, 2005).

Suhail Saban, Encyclopedic Dictionary of Historical Ottoman Terms (Riyadh: King Fahd National Library, 1421 AH).

The Official Iraqi Guide for 1935-1936 AD (Baghdad: Al-Amin Press, 1354 AH), 833.

The Ottoman Constitution, translated by: Nawfal Nimat Allah Nawfal (Beirut: D.M., 1301 AH).

Vaness Drothy: Pioneers in the Arab World (Michign: Eerdamans Publishing company,1974).

Wayne Lorimer, Gulf Guide (Doha: DM, DT).

Yassin Shukri, Baghdad Province 1872-1909 AD, a study of its administrative and economic conditions, a master's thesis submitted to the College of Arts at the University of Mosul, (1415 AH).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal For

Educational and Social Sciences

A peer-reviewed scientific journal

Published four times a year in:

(March, June, September and December)